بواكير الحركة الوطنية التركية (١٩١٨-١٩٢٠)

م.د. أنس إبراهيم خلف العبيدي

جامعة بغداد/ كلية الآداب / قسم التاريخ

بواكيـر الحركـــة الوطنيـــــة التركيـــــة (١٩١٨-١٩٢٠)

م.د. أنس إبراهيم خلف العبيدي

إن تاريخ المقاومة التركية المبكرة التي نضمها الوجهاء المحليين وضباط الجيش النظامي، مع زيادة الاعتماد على العصابات المسلحة المحلية، قد تم حجبه من لدن اثنين من الميول المترابطة من التاريخ الرسمي اللاحق. أحدهما الميل لتمجيد المقاومة حركة سلسة موحدة، قيدت لا محالة بروح وطنية تركية، الرأي الذي يقوض الدور الحاسم الذي أدته في وقت مبكر القوى المحلية المعزولة ومنظمات الدفاع في تعبئة المقاومة. والثاني هو الميل إلى منح مصطفى كمال الدور الأساس، إن لم يكن الحصري، في الإنجازات التي حققتها المقاومة. في حين أن مصطفى كمال أدى دوراً محورياً في تعزيز الحركة ابتداء من صيف عام ١٩١٩، بينما أصبحت بعض المجموعات المحلية نشطة ما أن انتهى القتال في الحرب العالمية الأولى، وشكلت الأساس للعمل الموحد ضد تدافع قوى الوفاق على أراضي الأناضول في السنوات اللاحقة. وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في صفحات هذا البحث.

The early history of the Turkish resistance that had been organized by local dignitaries and regular officers of the army, with greater reliance on local armed gangs, have been blocked later by two interconnected tendencies of the official history. One tendency aims to glorify the resistance movement as smooth and uniformed, tied inexorably with national Turkish spirit, the opinion which undermines the crucial role played in early time by isolated local forces and defense organizations to mobilize

resistance. The second is the tendency to give Mustafa Kemal basis role, if not exclusive, of the achievements of the resistance. While Mustafa Kemal led a pivotal role in strengthening the movement starting from the summer of 1919, while some local groups have become active once the fighting ended in World War I, and formed the basis of the consolidated action against the Entente Powers ambitions on the territory of Anatolia in subsequent years. This is what we try to highlight in the pages of this research.

بعد أن استكملت قوى الوفاق الحرب العالمية الأولى احتلالها لمعظم أرجاء الإمبراطورية العثمانية، ساد البلاد أوضاع متأزمة للغاية، إذ سُحق الجيش في معظم الجبهات، ووقعت الهدنة بشروط قاسية، وتركت الحرب الطويلة الشعب معدماً، أما كبار قادة الاتحاديين الذين ورطوا البلاد بالحرب فقد تركوها لأول وهلة ولاذوا إلى الخارج[١]. بينما كان وحيد الدين محمد السادس[٢] القائم على السلطنة والخلافة منشغلاً بالبحث عن طريقة ما ينقذ بها عرشه الذي خلف عليه شقيقه محمد الخامس المتوفى في تموز ١٩١٨. كان السلطان الجديد، الذي يتمتع بالذكاء والعناد معاً، يهدف إلى الاستفادة من الفرصة للهروب من دور الدمية الذي كان عليه تأديته تحت سلطة الاتحاديين[٣]. أما الحلفاء فلم يأخذوا بعين الاعتبار احترام شروط هدنة مودروس[٤] التي فرضوها على الدولة، فأذنوا لجيوشهم باحتلال المدن والموانئ والقصبات التركية التي تثير القلق من وجهة نظرهم وفقاً للمادة السابعة، وأطلقوا اليد لضباطهم ووكلائهم للعمل في كل مكان[٥].

قبل أن يجف حبر التوقيعات على المعاهدة، احتلت القوات البريطانية المتواجدة في شمال بلاد الرافدين الموصل الغنية بالنفط، في تقدم غير متوقع في

ناحية الشمال. إذ كانت دول الوفاق قد اعترفت منذ أمد بالمصالح الإقليمية المتبادلة في الإمبراطورية العثمانية، وصيغت تلك المصالح رسميا في اتفاقات سرية مثل اتفاقية القسطنطينية (١٩١٥)، واتفاقية سايكس بيكو (١٩١٦)[٦]. وبعد تقديم الضمانات التي تؤمن المناطق الأرمنية، وذلك لما منحت المادة الرابعة والعشرين من مودروس للأرمن ست ولايات، نزلت القوات الفرنسية في ميناء الاسكندرونة شرق المتوسط واحتلت كل من كيليكيا (ولايات مرسين وأضنة وضواحيها) وذلك بحلول نهاية كانون الأول. كما احتلت بريطانيا ماراس Maras ومناطق أخرى من الشرق، بما في ذلك عينتاب Ayntab في ولاية حلب، التي كان خط الهدنة يقسمها. وكانت روسيا قد راهنت على اسطنبول وشرق الأناضول، ولكن أعقب انسحابها من الحرب بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، عقد معاهدة بريست ليتوفسك Brest-Litovsk في آذار ١٩١٨، تخلى بموجبها النظام البلشفي عن مثل هذه المطالبات، بما في ذلك عن مناطق كارس، وأردهان، وباتومي[٧]، التي كانت روسيا قد حصلت عليها من الإمبراطورية العثمانية في مؤتمر برلين في عام ١٨٧٨[٨]. لذا جرى الصراع في ذلك الحين على كارس وأردهان بين العثمانيين والدولة الأرمنية الجديدة التي أعلنت استقلالها عن روسيا في أيار ١٩١٨، في حين احتلت القوات البريطانية باتومي الغنية بالنفط في جورجيا من أجل صد كل من العثمانيين والبلاشفة. كما أجازت بنود مودروس قوى الوفاق السيطرة على المواقع الستراتيجية والسكك الحديدية والموانئ ومراكز الاتصالات الداخلية، كما أرسى الحلفاء أساطيلهم قبالة شواطئ اسطنبول[٩].

أنهى الحلفاء عملية تمزيق الإمبراطورية العثمانية فأصبحت هذه العملية حقيقة لا غبار عليها، بحيث لم يتبق منها غير بقعة وسط الأناضول عدت موطن الأتراك الأصلي فقط. فليس كل الأناضول ملكاً خاصاً للأتراك إذ يشاركهم فيه بعض القوميات الأخرى مثل الأرمن، الذين لم تحل عمليات تهجيرهم ومذابحهم خلال سنوات الحرب مسألتهم لصالح الأتراك، بل أدت إلى التزام الحلفاء المنتصرين بإقامة دولة

أرمنية في الأناضول. وقرر البريطانيون أيضا إنشاء دولة كردية لتكون بمثابة منطقة عازلة بين تركيا الجديدة ومنطقة نفوذها في العراق. ولم يعد الأتراك يحظون بالثقة بالحكم حتى على أنفسهم، وبالتالي كان الحلفاء مصممون على حل ''المسألة الشرقية'' مرة واحدة وإلى الأبد، من خلال تقسيم كل أملاك الدولة حتى الأناضول، مع تكليف إحدى القوى العظمى بالانتداب على ما يتبقى من تركيا، ويفضل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا(١٠).

وهكذا أخذت الأقليات المسيحية اليونانية تؤلف العصابات المسلحة في تراقيا والروميلي وسواحل البحر الأسود وولايات أزمير وبورصه حيث يكثر عددهم، بتوجيه وتنظيم من هيئة مركزية لهم في اسطنبول متصلة بالبطريركية اليونانية. وسار الأرمن في هذا الطريق أيضا في المناطق الجنوبية والشرقية حيث يتجمعون وذلك بتوجيه وتنظيم منظماتهم القومية المتضامنة كذلك مع البطريركية الارمنية من جهة، والمستندة إلى تعضيد بعض رجال وضباط الاحتلال البريطاني من جهة أخرى. وأخذت هذه العصابات تعيث فسادا في المناطق التي جعلتها ميدان نشاطها وحركاتها وتحاول الانتقام من الأتراك المسلمين لما ارتكب في حقهم من انتهاكات في الماضي، وتمهد السبيل لاضطرابات وقلاقل ترمي إلى سلخ هذه المناطق وضمها إلى الدولة الأرمنية في الشرق والحكم اليوناني في الغرب، أو إلى قيام حكومات مستقلة استقلالا ذاتيا في قلب الدولة(١١).

أما الوضع السياسي الداخلي فقد أعطى انحلال حزب الاتحاد والترقي فرص حياة جديدة لمعارضتها، فحزب الحرية والائتلاف (Hurrieyt ve Itilaf Firkasi)(١٢)، الذي أغلق منذ عام ١٩١٣، والذي أصبح الحزب المتنفذ الجديد، تم إحياؤه في عام ١٩١٨، وأخذ يعيد تشكيلاته ويقويها ويكثف من مساعيه في التنصل من تبعة الحرب وإلقائها على رجال الاتحاد والترقي ويبث الدعاية ضدهم ويحذر من حركات قومية جديدة يقوم بها فلول الاتحاديين بالاتصال مع رجالهم المشتتين(١٣).

فضـلا عن ظهور العديد من الأحزاب السياسية الأخرى مع اختلافات في وجهات النظر. ودخلت مجموعة متنوعة من الجمعيات المهنية والمدنية والوفود التعليمية والأحزاب السياسية معا تحت مظلة (المؤتمر الوطني) (Milli Kongres) الذي دعا إلى الاتحاد للدفاع عن الوحدة والاستقلال بطريقة تتفق مع إعلان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون(١٤).

لكن لمدة من الوقت واصل الاتحاديون العمل، فعلى الرغم من أن القادة الاتحاديين الأقوياء قد اختفوا، غير أن البنية التحتية التنظيمية للحزب بقيت سليمة، ولا تزال نقاباتهم تهيمن على مجلس النواب، الذي تم تمديد ولايته ذات الأربع سنوات التي كان من المقرر أن تنتهي في خريف عام ١٩١٨، على أساس حالة الطوارئ التي أوجدتها الحرب، وعلى الرغم من استسلام الدولة العثمانية عسكريا، واصل البرلمان ممارسة وظيفته، ثم أغلق في كانون الأول ١٩١٨(١٥). ولغرض تفادي الأنظار حلت لجنة الاتحاد والترقي نفسها في مؤتمرها الأخير في بداية شهر تشرين الثاني ١٩١٨، وأسست تنظيماً سياسياً جديداً عرف باسم (حزب التجديد) Teceddüt Fırkası. وأسست مجموعة من الاتحاديين المنشقين بقيادة علي فتحي اوكيار (Okyar)(١٦) (حزب الشعب الليبرالي العثماني) Osmanlı Hürriyetperver Avam Fırkası. غير أن حزب الحرية والإتلاف المعاد إحياؤه، مثّل القوة المهيمنة في السياسة الرسمية لمعظم هذه الحقبة(١٧).

إن نقطة ويلسون الثانية عشرة أعطت حياة لكيانات سياسية أخرى، هذه النقطة قرنت مسألة تقرير المصير السياسي مع القومية في النص على ''الجزء التركي'' مما تبقى من الإمبراطورية كمستودع للسيادة. وأضفت هذه الصيغة الشرعية للتحديد العرقي بين الجماعات الإسلامية أساساً لتقرير المصير السياسي، لأسباب ليس أقلها أن النقطة الثانية عشرة دعت أيضا إلى تنمية الاستقلال الذاتي ''للقوميات الأخرى''، لذلك ظهرت بعد عام ١٩١٨ العديد من الجمعيات الكردية إلى حيز

الوجود، وأهمها جمعية تعالي كردستان (Kurdistan Teali Cemiyeti)، كما فعلت جمعية التكامل الوطني للاز (Laz Tekamul-u Milli Cemiyeti)، وجمعية حماية حقوق شركس الشرق الأدنى (Sark-ı Karib Cerkesleri Temin-i Hukuk Cemiyeti)[١٨].

مع وجود هذا الكم من الأحزاب السياسية غير أن اللاعبين الأساسيين في العاصمة اقتصرا على القصر وقوى الوفاق فبعد التوقيع على الهدنة ومغادرة كبار قادة الاتحاديين، كان هناك فراغ سياسي هرع السلطان والطبقة الحاكمة القديمة لملئه. يبدو أنهم كانوا على استعداد لقبول أي شروط يضعها الحلفاء طالما أنهم تركوا في السلطة[١٩]، وهذا أحد الأسباب الذي دفع حكومة السلطان إلى ممالأتهم، فوفقاً لشروط الهدنة مع وجود أكثر من ٥٠ ألف جندي لقوى الوفاق (٣٠ ألف منهم بريطانيون)، يعني أن ممثلي قوى الوفاق سيكون لهم التأثير السياسي المهيمن في العاصمة. لكن سيطرة الوفاق كانت تعقدها عوامل عدة، فالهيكل الإداري الذي استخدمه قوى الوفاق معقد للغاية. جيش البحر الأسود البريطاني (الذي كان في البداية تحت إمرة المشير ميلن George Francis Milne[٢٠]، وفي وقت لاحق بإمرة الجنرال هارينغتون Charles Harington[٢١]) كان مسؤولا عن احتلال منطقة المضايق، في حين أنه قد تم الاتفاق على أن تركيا الأوروبية، باعتبارها جزءا من منطقة البلقان، ستكون تحت سيطرة الفرنسيين ومن مسؤولية ''جيش المشرق'' تحت إمرة الجنرال فرانشان ديسبيري Franchet d'Esperey[٢٢]، وهي القوات التي كانت منذ البداية تتخذ من سالونيكا قاعدة لها. أما في اسطنبول، سواء على مضيق البوسفور أو في أوروبا، فكان الوضع سبباً للاحتكاك المستمر، ومع ذلك لم تكن السلطات العسكرية ترضخ لسيطرة كاملة. وكان لدول الوفاق أيضا ممثليها الدبلوماسيين، الذين عملوا بعنوان مفوضين سامين وليس سفراء، طالما استمرت حالة الحرب رسمياً بين قوى الوفاق والإمبراطورية. وكان القادة العسكريون خاضعين لسلطة المفوضين رسمياً، لكن القادة

في الواقع غالبا ما تصرفوا بشكل مستقل. لم يمثل المفوضون السامون حكوماتهم دبلوماسياً وحسب، بل تحملوا أيضاً جزءا كبيرا ومتزايداً من الإدارة الفعلية للعاصمة من خلال ''اللجان المتحالفة للمراقبة والتنظيم''، التي تعاملت مع أشياء كثيرة مثل توفير المواد الغذائية والمرافق الطبية ومشاكل اللاجئين والشؤون المالية. إذ كانت الحكومة العثمانية تفتقر إلى الوسائل لدفع مستحقات موظفيها أو لتوفير المواد الغذائية للسكان، لذلك اضطرت قوى الوفاق إلى التدخل بصيغة أو بأخرى، وفعلت ذلك بكفاءة نوعا ما[٢٣].

وحتى مع ذلك، كانت الحياة صعبة في اسطنبول في سنوات ما بعد الحرب، فتكاليف المعيشة قد ارتفعت بنسبة مذهلة بلغت ١٨٠٠ في المائة في شباط ١٩١٩، وخلال السنتين الأخيرتين من الحرب كانت قد ارتفعت إلى ١٤٠٠ في المائة. وشهدت العاصمة نقصاً حاداً في الوقود والقمح، وكان الحل في نهاية المطاف عن طريق الاستيراد من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، وجرى ذلك في المقام الأول بوساطة منظمات الإغاثة[٢٤]. ليس ذلك وحسب فقد فاقم الوضع عدد اللاجئين الكبير في المدينة، فبصرف النظر عن كتلة المهجرين التي يتوقع أن يجدها المرء بعد الحرب في عاصمة بلد مهزوم وفاقد لكثير من أراضيه، كان هناك الهاربين الروس، الذين أتى البعض منهم في وقت مبكر من عام ١٩٢٠، إذ أنه في تشرين الثاني وحده من ذلك العام أخلت البحرية الفرنسية حوالي ١٥٠ ألف من المضادين للبلشفية من روسيا البيضاء تحت قيادة الجنرال رنجل Pyotr Wrangel[٢٥] من شبه جزيرة القرم، واستقرت بهم في منطقة المضايق. وكان ما يقرب من نصف اللاجئين يعيشون في منطقة اسطنبول، فزادوا من مشكلة السكن التي كان قد فاقمها أصلاً استيلاء قوات الوفاق على المباني العامة واستخدامها. لقد كان بإمكان الهيكل الإداري المعقد العمل، لو أن العلاقات بين قوى الوفاق شهدت ثقة وحسن نوايا، ولكن هذا بالتأكيد ليس هو ما كان عليه الحال. فبينما ظلت السياسة البريطانية تجاه العثمانيين عدائية وسلوك

قواتها في المناطق المخصصة لها قاسياً، وحتى تشوبه الرغبة في الانتقام، بدأ الإيطاليون والفرنسيين بمحاباة المقاومة الوطنية – الأمر الذي تسبب بخلافات متكررة بين المفوضين السامين(٢٦).

طوال هذه المدة كلها انتهج السلطان محمد السادس وحيد الدين، سياسات تهدف إلى استرضاء الوفاق، ولاسيما بريطانيا، وذلك بهدف الحصول على معاهدة سلام أكثر مواتاة، ومن أجل أن لا تقدم قوى الوفاق إلى استخدام المادة السابعة من هدنة مودروس، كما هو الحال مع دعاة آخرين وفقاً لهذا الخط، وفوق ذلك كله كان السلطان يفكر على وفق ما تقتضيه مصلحة الأسرة الحاكمة ومكانته الدينية. فالأمر المهم له هو الحفاظ على السلالة، وعلى اسطنبول بوصفها مقراً للخلافة، وعلى سلطته على المسلمين في منطقة الشرق الأوسط الذين كان يشعر تجاههم بنوع من المسؤولية(٢٧).

وهكذا اعتمد وحيد الدين على التعاون مع قوى الوفاق للحفاظ على منصبه والاحتفاظ بحكمه السلطاني وعلى جزء من الميراث العثماني، على الرغم من أن عواقب مودروس قدمت أملاً ضئيلاً إلى الأشخاص الذين اعتمدوا على حسن نوايا الوفاق، ولما كان الاستقلال غير الموثوق به لبقايا الإمبراطورية ينتظر قرارا في مؤتمر السلام، أصبح عنوان وحيد الدين كسلطان لا يتجاوز كثيراً الوظيفة الشرفية، فأراد التعويض عن حصر سلطته الزمنية من خلال التأكيد على امتياز الخلافة. وكان وحيد الدين يلقى أيضا بعض الدعم من شرائح النخبة في العاصمة، التي تقدر الصالح البريطاني من أجل إبقاء الدولة على قيد الحياة، لقد كان لوجود خليفة يعتمد على حسن نوايا الحلفاء يعد سياسة استعمارية جيدة بالنسبة لبريطانيا(٢٨).

وبطبيعة الحال لم يكن السلطان قومياً، بل أنه في الواقع كان يرى في القومية والاتحاديين الذين خضعوا لتلك الإيديولوجي، المسؤول الأول عن الكارثة التي حلت بالإمبراطورية، ولم يهتم كثيراً بالاستقلال الكامل في الأناضول أو في أي منطقة

أخرى. وعلى النقيض من سلفه المباشر، الذي كان دمية في أيدي الاتحاديين، تدخل السلطان وحيد الدين في الحياة السياسية لتعزيز الخط المناوئ للاتحاديين والقوميين، وفي الوقت نفسه الموالي لبريطانيا، أول الأمور التي قام بها، بعد ضغط من الحلفاء، هو حله البرلمان الممتلئ بالقوميين، في الحادي والعشرين من كانون الأول، مستغلاً الصلاحيات التي أعادها الاتحاديون إلى سلفه سهل الانقياد، ولكن سلاحه الأمضى بالطبع في تعزيز تلك السياسة تعيين صدر أعظم (وبالتالي وزراء) من اختياره. عندما سلم قادة الحرب السلطة في تشرين الأول، كان السلطان يريد تشكيل حكومة غير حزبية تحت رئاسة الدبلوماسي القديم أحمد توفيق باشا أوكتاي (Okday)[٢٩]، إلا أن اتحاديي الخط الثاني أصروا على حكومة اتحادية معتدلة بقيادة رئيس أركان الجيش السابق أحمد عزت باشا فورغاش (Furgaç)[٣٠]، على الرغم من أنه ليس من الاتحاديين ولكنه كان موثوق به من قبلهم. ومع خروج قادة الحرب من المشهد السياسي وعقد الهدنة، قام السلطان باستبدال عزت باشا فورغاش بأحمد توفيق باشا أوكتاي، الذي ترأس حكومتين، ذات طابع مضاد بصورة متزايدة للاتحاديين، من الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ إلى الحادي والعشرين من كانون الأول، ومن الثاني عشر من كانون الثاني ١٩١٩ إلى الثالث من آذار من العام نفسه. وفي الرابع من آذار تم استبدال حكومته مع أول رئاسة للداماد محمد عادل فريد باشا[٣١] المعروف اختصارا بفريد باشا، وهو شخصية رئيسة في السياسة العثمانية بعد الحرب، وكان مقرباً من القصر، كونه صهر العائلة المالكة وواحداً من بين الأشخاص القليلين الذين يحظون بثقة العاهل بالفعل. لكنه كان أيضاً عضواً بارزاً في حزب الحرية والإتلاف المعروف بميله التقليدي لبريطانيا وقربه من القصر، والذي تزايد تحت ظروف الاحتلال الأجنبي وإذعان القصر. الحكومات الثلاث التي شكلها فريد باشا من آذار إلى أيلول ١٩١٩ واجهت زيادة نشاط المقاومة الوطنية، سواء في العاصمة

أو في آسيا الصغرى، وعززت من جهودها على نحو متزايد لقمع المقاومة ومعاقبة الاتحاديين[٣٢].

التهيئة للنضال العسكري

بدايات النضال السياسي السلمي

أخفقت حملات فرض النظام والرقابة على الصحف في قمع الجو العام من الحيوية والاتساع غير المسبوق الذي تبلور في اسطنبول بعد الهدنة نتيجة لالتقاء عوامل مختلفة: إزالة الرقابة مع انهيار سلطة الاتحاد والترقي. وضرورة معالجة تداعيات مودروس في فترة التوقف عن القتال. والقضاء على المنتدى الرئيس للمداولات السياسية بإغلاق البرلمان. ازدهار الصحافة والجمعيات الثقافية والأحزاب السياسية. وشكلت شروط اتفاق مودروس، والمبادئ التي أعلنها الرئيس وودرو ويلسون، خلفية المناقشات العاصفة بشأن ما كان مرغوباً فيه، وما يمكن أن يكون مجدياً. وفي حين كانت العاصمة تشكل محور هذا الجو العام، ولاسيما من حيث الجمعيات المدنية، تكاثرت الصحف في الولايات أيضا[٣٣].

وبدأت تتشكل في الولايات المختلفة جمعيات هدفها الإبقاء على الصفة الإسلامية للمنطقة على سبيل المثال تشكلت في ادرنة وحولها ''جمعية تراقيا'' التي كان منظموها اليائسين من بقاء كيان الدولة، يفكرون في العمل على توحيد تراقيا الشرقية مع الغربية وجعلها منطقة إسلامية واحدة يقوم فيها كيان تركي باسم جمهورية تراقيا، ولكن كانوا يرون أن الوسيلة الوحيدة إلى هذا هو اللجوء على مساعدة بريطانيا وفرنسا[٣٤]. مع تقدم محادثات السلام في باريس في ربيع عام ١٩١٩ من دون تمثيل عثماني، نشطت في الخطاب العام مقترحات لقيام انتداب غربي في الأناضول. فقد شكل ترتيب الانتداب الأمل في الحفاظ على درجة من الوحدة الإقليمية والاستقلال، فكلاهما قد تتعرض للخطر بعد خسائر الحرب واحتلال ما بعد الحرب[٣٥]. ولأن السلطان فضل التعاون البريطاني لحماية واستمرار دوره في الخلافة، كان القصر لا

يتورع عن تأييد الانتداب البريطاني. ودعت جمعية شكلت حديثاً عرفت باسم أصدقاء إنجلترا (Ingiliz Muhibleri Cemiyeti) إلى هذا الحل علنا. وهناك آخرين، بما في ذلك أولئك المثقفين الناشطين مثل أحمد أمين يالمان[٣٦]، وخالدة أديب اديوار (Adıvar)[٣٧]، بدؤوا يقتنعون بالحاجة إلى مساعدة خارجية، ولكن فضلوا الولايات المتحدة بوصفها قوة الانتداب المحتملة لما تبقى من الإمبراطورية[٣٨].

احتشدت الهياكل القائمة للجنة الاتحاد والترقي، وملاكاتها الثانوية، والتي كان بعضها لا يزال نشطاً داخل حكومة اسطنبول والمحافظات، احتشدت ضد الاحتلال وفي الوقت نفسه ضد الانتداب. كان الخوف من أنه قد يتعين التخلي عن أجزاء من الإمبراطورية التي تقطنها، أو كانت تقطنها، جماعات مسيحية، وكان هذا واحداً من بين أهم الدوافع وراء بدايات المقاومة في الأناضول. ويمكن أن ترجح العودة المحتملة الواسعة النطاق للناجين من المبعدين الأرمن، التوازن لصالح الأقليات الأرمنية، وبالتالي توفير مبررات الاستقلال أو الضم لدولة أرمنية تتمركز في منطقة القوقاز. وكان اتفاق مودروس يعطي الحق لقوى الوفاق التدخل في الولايات الأرمنية (المقدمة باسم ''ست ولايات'' في النص العثماني، في إشارة إلى أرضروم، وسيواس، وديار بكر، ومعمورة العزيز، وفان، وبيتليس). وإن إدراج وحدات عسكرية أرمنية في ضمن قوات الاحتلال الفرنسية في كيليكيا زاد الشكوك حول التزام الوفاق في إنشاء كيان أرمني في الأناضول[٣٩].

من جهة أخرى نشأت بوادر لنضال مسلح من أجل التحرر غير أنها كانت عفوية، حيث كانت فصائل من مسلحين أتراك تهاجم حاميات الحلفاء التي كانت تحرس الطرق ومحطات السكك الحديد والمشاريع الصناعية والبنوك، وتقوم بسرقة مستودعات السلاح والعتاد أو تدميره إن عز عليهم ذلك. وكانت هذه الفصائل تعمل بالدرجة الأولى في ضواحي اسطنبول وفي تراقيا[٤٠].

على الرغم من أن قادة الاتحاديين كانوا قد غادروا البلاد، لا زال الخط الثاني من اللجنة يسيطر على البرلمان، الذي ظل يمارس أعماله مدة من الزمن كما ذكرنا، وعلى الجيش والشرطة، وخدمات البريد والبرق، والعديد من المؤسسات الأخرى. مع كون النظام الجديد بدأ بتطهير دوائر الدولة منذ بداية عام ١٩١٩، ولكن لم يكن بوسعه ولا بوسع قوى الوفاق، تأمين القوة البشرية الكافية لاستبدال غالبية المسؤولين الاتحاديين. وكان الصراع السياسي الحقيقي قد بدأ على نحو متزايد من أواخر عام ١٩١٨ فصاعداً يخاض في الأناضول. وكانت القيادة العليا للاتحاديين زمن الحرب قد مهدت الطريق للمقاومة قبل مغادرتها البلاد، ووضعت خططها لتأسيس حركة مقاومة وطنية في آسيا الصغرى، وكانت الخطط قد صيغت عندما توقع الجميع، بما في ذلك قادة الاتحاديين، أن القوات البحرية البريطانية والفرنسية على وشك اختراق الدردنيل في آذار ١٩١٥، وفي حال حدوث ذلك، فمن شأن الحكومة العثمانية ترك اسطنبول والتوجه إلى قونية Konya جاعلة منها مركزا لها. على الرغم من أن العديد من القادة أدوا دوراً ما في عام ١٩١٨، فيبدو أن أنور باشا[٤١] كان يشكل القوة الدافعة من بينهم، لقد كان مقتنعاً بأن المرحلة الأولى فقط من الحرب هي التي انتهت، وأنه كما هو الحال في حرب البلقان عام ١٩١٣، ستأتي الفرصة لجولة ثانية يعاود فيها العثمانيون الهجوم. وبحلول نهاية الحرب، استحوذت على أنور باشا أفكار الجامعة الإسلامية، وأنه توقع أن المناطق الإسلامية في آسيا الصغرى ستؤدي دوراً حيوياً في استئناف النضال. وهذا هو السبب وراء توجيه أوامره للوحدات العثمانية التي كان قد عادت من أوروبا في عام ١٩١٨ بالتوجه إلى القوقاز. وكان هو نفسه ينوي في تشرين الثاني عام ١٩١٨ الذهاب إلى باكو من منفاه في أوديسا، ولكن المرض منعه من القيام بذلك. في الوقت نفسه، وجه أوامره جنباً إلى جنب مع طلعت باشا[٤٢] إلى (التشكيلات الخاصة Teşkilât-i Mahsusa) لتخزين الأسلحة والذخيرة في مستودعات سرية في عدد من الأماكن في الأناضول. وأعيد تشكيل تلك التنظيمات

فـي بدايـة تشـرين الأول ١٩١٨ تحـت مسـمى (المنظمـة الثوريـة العامـة فـي العـالم الإسلامي)Umum Alem-i İslam İhtilâl Teşkilâti ، وقد أرسلت مبعوثين مزودين بتعليمات للبدء بحرب العصابات في المناطق الداخلية. والحقيقة لم يكن هذا الأمر صعباً عملياً، لكون أن العديد من العصابات كانت قائمة بالفعل، وأدت دوراً رهيباً في سوء معاملة الأرمن واليونانيين، فكان أفرادها يعيشون في خوف من العقاب الذي قد يحل بهم في حال قاموا بالتخلي عن أسلحتهم(٤٣).

بـدأت تتـشكل فـي منطقتـي الأناضـول وتراقيـا، بصـورة تلقائيـة فـي بعـض الأحيان، وبتوجيه من لجنة الاتحاد والترقي أحيان كثيرة، مجموعات محلية عرفت بشكل عام باسم (جمعيات الدفاع عن الحقوق Müdafaa-i hukuk Cemiyeti)، عملت جميعها على تحقيق الاستقلال الوطني، ومعارضة الانفصال الإقليمي، وحماية الحقوق الفردية للمواطنين في المناطق التي تتواجد فيها(٤٤)، وتركزت بصورة أكبر في المناطق التي كان يعتقد أنها معرضة أكثر من غيرها لخطر الاحتلال من لدن الأرمن واليونانيين وفرنسا وإيطاليا أو بريطانيا، غالبية أعضاء هذه الجمعيات كانوا من أعيان المـدن، وعلمـاء الـدين، والتجـار، ومـلاك الأرض، وصـغار المسـؤولين الحكـوميين، وغالبيتهم كانوا ينتمون بشكل أو بآخر إلى جمعية الاتحاد والترقي(٤٥). الأمر الذي حفز بعضهم لاسيما من ملاك الأرض والتجار المحليين أنهم أدركوا أن الدولة كان من المقرر لها أن تقسم بين الشعوب التي كانت خاضعة للأتراك في السابق. وهذه الجماعات كانت قد حققت مكاسب كبيرة في السنوات الماضية، وكانوا على استعداد للقتال من أجل الحفاظ على تلك المكاسب(٤٦).

كان مسلمو الأناضول الشرقية يخشون عودة المنفيين لاستعادة ممتلكاتهم، بقدر ما يخشون إعادة رسم الحدود الدولية التي من شأنها أن تضع السكان المسلمين داخل دولة أرمنية ذات سيادة. وحتى في غياب سيادة أرمنية، يمكن لوجود أرمني كبير في هذه الولايات استجلاب التدخل الأجنبي بالنيابة عن الأرمن. لذا، ليس من

قبيل المصادفة، أن بعض الجماعات السياسية المنظمة الأولى للمقاومة، ونقصد منظمات الدفاع عن الحقوق، تشكلت في المناطق ذات الكثافة السكانية التاريخية الأرمنية واليونانية، وتحديداً في اثنين من أكبر المدن الشرقية: أرضروم، وطرابزون، فضلاً عن تراقيا الشرقية وأزمير. كما شكل سكان كارس منظمة (مجلس الإسلام في كارس) (Kars İslam Şurası) في وقت مبكر منذ الخامس من تشرين الثاني ١٩١٨. وأصبحت هذه المنظمة نواة لمنظمة إقليمية عقدت بوصفها مجلساً في تجسيد مختلف، وشكلت (الحكومة الانتقالية في جنوب غرب القوقاز) (Cenub-u Garbi Kafkas Hukumet-i Muvakkate-i Milliyesi) وذلك في كانون الثاني ١٩١٩. وكانت المنظمة الأنموذج للمؤتمرات المقبلة في الأناضول، لكن تم تفكيكها في نيسان ١٩١٩ من جانب القوات البريطانية عند احتلال باتومي والعاصمة الأذرية باكو[٤٧].

تولت منظمات الدفاع عن الحقوق المحلية مهمة تنسيق المقاومة في ظل قيادة الوجهاء المحليين، وفي غياب وجود جيش نظامي، قادت هذه المنظمات الجماعات والميليشيات ضد القوات اليونانية، ولكن كان ينبغي أيضا أن يتم التعامل مع الدوافع الانتهازية لبعضها. المقاومة المسلحة التي تبلورت عن هذه الحركة عرفت باسم (kuva-yı milliye)، وهو المصطلح الذي ترجمته ''القوى الوطنية'' وفقاً للدلالات اللاحقة الحديثة لكلمة ملي، إلا أنها في حال ترجمت بصورة أكثر دقة فتصبح القوات 'الشعبية' أو 'الأصلية'. وسواء تم تصويرها بأنها القوى الوطنية أو القوى الشعبية الأصلية فإنه ليس مجرد مشكلة دلالية، بل له آثار فكرية حول معنى وأصول القومية التركية. وتتفاقم المشكلة فقط من خلال حقيقة أن كلمة ملي كان لها أيضا دلالة واضحة للمجتمع الديني. وهكذا، فإن المواطن التركي الحديث يفهم معنى مختلف في الكلمة مما كان يبينها في ذلك الوقت. لقد أصبحت القوى الشعبية التي خرجت إلى حيز الوجود من خلال المبادرة المحلية أكثر تنسيقاً مع مرور الوقت،

لتشكل مقاومة على مساحة أوسع، لتسلم زمامها في نهاية المطاف إلى قيادة موحدة، وتتولى هدف مشترك أوسع، يمكن وصفه بدقة أكبر بصفة ''وطنية''[٤٨].

من الجدير بالذكر أنه في بداية تأسيس هذه المنظمات نهاية عام ١٩١٨ وبدايات عام ١٩١٩ كانت تسيطر على غالبيتها أوهام الدعوات السلمية، وكانت تراهن على عقد معاهدة صلح ''عادلة'' ترتكز على أساس بنود ولسن الأربعة عشر، ولهذا فإن نشاطها أول الأمر لم يكن موجها لتنظيم كفاح مسلح ضد المحتلين، وإنما لعقد الاجتماعات وإصدار كراسات نقدية سياسية، لكن انهيار الأمل بعقد صلح عادل، وخطر تقسيم البلاد، دفعت هذه المنظمات إلى المشاركة النشطة في حركة شعبية معادية للاحتلال[٤٩].

كان هناك العديد من المنظمات الأصغر حجماً، ولكنها جميعا تصرفت بالطريقة نفسها: وعادة ما حاول الاتحاديون من وراء التنظيم جعل الأعيان المحليين والشخصيات الدينية (في كثير من الأحيان المفتين)، يعملون بصفة رؤساء فخريين لتلك الجمعيات، من أجل التأكيد على طابعها الإسلامي واستقطاب الدعم الواسع لها، ثم أقاموا المؤتمرات للتنظيمات لإثبات طابعها التمثيلي. في الواقع كانت هذه المؤتمرات معبأة بشكل عام بالمسئولين الاتحاديين في الولايات، والذين كانت تتم دعوتهم في الأغلب من غير انتخاب. وقد أكدت المؤتمرات على الطابع الإسلامي والتركي للمناطق المهددة، وعزمها على إبقائها متحدة مع الوطن الأم. وكان ملاك الأراضي والتجار المسلمون في مدن الأناضول يؤيدون عموماً منظمات ''الدفاع عن الحقوق''، ليس بدافع الوطنية وحسب، بل لأن العديد منهم قد أثرَوا من خلال العقود الحكومية، والاستيلاء على أراضي وممتلكات ومصالح المرحلين والمهاجرين اليونانيين والأرمن، في مقابل لا شيء تقريباً، وبالتالي كان لديهم حافز إضافي لمقاومة الادعاءات اليونانية والأرمنية[٥٠].

ومن المفيد أن نذكر في هذا الموقع أنه قامت حركة تجلب الانتباه في بلد مثل الدولة العثمانية المحافظة، ألا وهي جمعيات دفاع عن الحقوق خاصة بالنساء، فلقد تم تأسيس جمعيات خاصة بالنساء في ولاية سيواس في الثامن من تشرين الثاني ١٩١٩، على اثر انعقاد مؤتمر سيواس الذي سيأتي ذكره، سميت بـ ''الجمعية النسوية للدفاع عن بلاد الأناضول'' وكان لها دورها المهم في الكفاح ضد المحتلين، لقد نشر خبر تأسيس هذه الجمعية في صحيفة ''الإرادة الوطنية'' وكان لها أصداء واسعة في عموم تركيا، وتضمن الخبر النظام الداخلي للجمعية، الذي احتوى على إحدى عشرة مادة أكدت بعضها على ما يأتي: أولا: ضرورة فتح فروع للجمعية في ولايات الأناضول الأخرى كافة. ثانيا: إخبار تلك الفروع بعضها بعضاً عن أماكنها وعدد المنتسبات المسجلات فيها، ونوعية النشاطات التي تقوم بها. ثالثا: عدم تجزئة وحدة الوطن، وتقوية روابط التضامن المشترك بين المسلمين والمسلمات، ومقاومة الدعوات الانفصالية التي تثيرها الأقليات التي أرادت الاستفادة من ظروف الاحتلال[٥١]. وتم افتتاح فروع نسوية مشابهة في كل من ولايات (أماسيا، بولو، بوردور، ارزنجان، ارضروم، كنغال، قيصري، نيغدة، فنار حصار) في وسط وغرب الأناضول. عقدت جمعية كستمونو النسوية في العاشر من كانون الأول ١٩١٩ تجمعات جماهيرية حضرنها ناشطات في ساحات المدارس في المدن والقرى، وقد بلغ عدد المتظاهرات نحو ثلاثة آلاف امرأة وهو رقم كبير، أما اللاتي تحدثن في تلك التجمعات، أكدن على أن الاحتلال الأجنبي للولايات العثمانية بعد هدنة مودروس يعد انتهاكاً وإهانة للأتراك[٥٢].

وهناك عنصر آخر من بين العناصر التي أسهمت في حركة المقاومة التركية ألا وهي العصابات المسلحة أو الميليشات التي كانت قد شاركت في القتال الداخلي في الدولة العثمانية الذي استشرى في أثناء الحرب العالمية الأولى، والتي اكتسبت قوة إضافية في الطاقة البشرية والأسلحة والمعدات من جراء تسريح وحدات الجيش

النظامي في حقبة ما بعد مودروس. وكانت هذه العصابات تُحرض وتُشكل وتُدار خلال الحرب العالمية من لدن الاتحاديين واستخباراتهم ولاسيما من جانب منظمة (التشكيلات الخاصة)، أو (المنظمة الثورية العامة للعالم الإسلامي)، وذلك في محاولة لحشد المقاومة الشعبية باسم الإسلام، في مواجهة الاستسلام الوشيك الذي كان متوقعاً لمعسكر لدول الوسط. كانت تلك العصابات على دراية كبيرة بتضاريس المنطقة، وتمكنت من الحصول على الأسلحة واستفادت من دعم الرعاة والعملاء. ونظم بعض منها على وفق شبكات عرقية من تلك الجماعات المهجرة مثل الألبان والشركس(٥٣). أوجدت المقاومة الشعبية التي تبلورت تدريجياً في الأناضول وتراقيا، الأتباع والمعارضين من كل من هذه الجماعات الإثنية والجماعات الأخرى، وكانت تستخدم مصطلح التركية، الذي دمجته باستمرار مع الإسلامية، على أساس الهوية ما فوق الإثنية للتعبئة ضد المحتلين الأجانب(٥٤).

وكان الحزب الشيوعي التركي أحد الداعمين البارزين لحركة المقاومة في أيامها الأولى، الحزب الذي نظم لأول مرة بين الأسرى العثمانيين في أيدي الروس، وبعضهم حضر مؤتمر جميع أسرى الحرب الروسي الدولي، الذي عقده البلاشفة في موسكو في أبريل ١٩١٩، وشكل في وقت لاحق مؤتمراً خاصا بالراديكاليين الاشتراكيين الأتراك في المدينة نفسها في الخامس والعشرين من تموز. وكان زعيم الشيوعيين الأتراك مصطفى صوفي Mustafa Suphi، المفكر التركي الذي كان قد فر إلى روسيا القيصرية من شرطة تركيا الفتاة قبل الحرب بمدة قصيرة(٥٥). كان نشاط الشيوعيون في تركيا بعد الحرب مستنداً أساساً على رد فعل على استخدام الحلفاء لاسطنبول والمضايق لإرسال السفن والرجال والسلاح إلى جنوب روسيا لدعم معارضي البلاشفة، على الرغم من هذا، تمثلت الرغبة، بطبيعة الحال، في استغلال الفوضى في تركيا لإقامة النظام الشيوعي هناك. في وقت متأخر من عام ١٩١٩ أنشأ البلاشفة المكتب المركزي للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق تحت سلطة

الأممية الشيوعية، مع قيام مصطفى صوفي بنشر مواد دعائية باللغة التركية في صحيفة يومية تدعى العالم الجديد، طبعت لفترة في شبه جزيرة القرم بعد انسحاب القوات الفرنسية منها، ومن ثم في باكو بعد أيار ١٩٢٠. وادعى الروس في وقت لاحق أن الآلاف من الشيوعيين العثمانيين انضموا للنضال الوطني، ولكن هذا لا يبدو أنه يتفق مع الأدلة التي تشير إلى أنه في أحسن الأحوال، كانت هناك في الأناضول ''مجموعة صغيرة من عمال المناجم والأسرى السابقين في روسيا، والتي لم تكن كبيرة، ولكنها عملت بشكل مكثف للغاية''. وبحلول نهاية عام ١٩٢٠، كان حزب صوفي الشيوعي يتكون من ٢٠٠ عضو فقط في تركيا، معظمهم في اسطنبول، وميناء زونجلداك Zonguldak (على البحر الأسود)، وطرابزون، والقوقاز. ومع ذلك قدم البلاشفة دعماً دعائياً عاماً لحركة المقاومة التركية أملاً في أن يؤمنهم من بعض الضغط من الحلفاء في جنوب روسيا(٥٦).

أما في العاصمة مركز صنع القرار حتى ذلك الوقت، فإن حقيقة أن الإمبراطورية كانت لا تزال مستقلة رسمياً، أعطى المسؤولين العثمانيين المتعاطفين مع القوميين جميع أنواع الفرص لمساعدة حركة الأناضول عن طريق إرسال المعلومات والإمدادات والأسلحة والكفاءات. لم يكن لقوى الوفاق أي وسيلة لكبح ما يحدث في الدوائر الحكومية، وكانت معلوماتهم عما يحدث في الجزء المسلم من المجتمع العثماني محدودة بسبب الاعتماد (لاسيما فيما يتعلق بالحالة البريطانية)، بشكل حصري تقريبا على عناصر من الأقليات اليونانية والأرمنية، التي أدت بهم إلى التقليل من شأن كل من القوة العددية للمقاومة وقدراتها(٥٧).

والحقيقة أن واحدة من أهم الخطوات التي اتخذت من جانب قيادة الاتحاديين قبل نهاية الحرب هي إنشاء (منظمة كاراكول Cemiyeti Karakol) (الحرس أو الخفير). ومرة أخرى، اتخذت المبادرة من لدن أنور باشا وطلعت باشا في الأسابيع الأخيرة قبل مغادرتهما البلاد. وكان العقيد كارا (أسود) واصف Kara Vasif (وهو

عضو مهم في الدائرة الداخلية للضباط الاتحاديين وعضو في التشكيلات الخاصة) أحد المؤسسين الفعليين للمنظمة ، إلى جانب كارا كمال Kara Kemal، أحد قياديي حزب الاتحاديين في اسطنبول، ويظن أن اسم المنظمة تورية لفظية من لقبيهما، وكان الغرض من المنظمة هو حماية الاتحاديين في أوضاع ما بعد الحرب وحمايتهم من انتقام الوفاق، والليبراليين، والجماعات المسيحية، لاسيما أولئك المطلوبين بتهمة إبادة الأرمن. كما أنها هدفت أيضا إلى تعزيز المقاومة في الأناضول والقوقاز من خلال إرسال أناس ذو قابليات عالية، فضلا عن المال، والأسلحة والإمدادات إلى هناك من العاصمة[٥٨]. وقد أرسلت المنظمة زعماء من الحزب الاتحادي السابق مثل فيليبيلي حلمي Filibeli Hilimi، ويانيباشيلي نائل Yenibahçeli Nail إلى عواصم الولايات كمبعوثين[٥٩]. لقد تم تحميل القوارب الصغيرة في العاصمة في جنح الظلام وإرسالها عبر بحر إيجه والبحر الأسود لتوصيل حمولتها الثمينة وهي تحمل على متنها الرجال ومعهم الأسلحة والذخائر المخبأة تحت طبقات الغلال أو شباك الصيد[٦٠]. وكان المنظمين داخل هذا التنظيم من المسؤولين الذين يعملون من داخل حكومة اسطنبول نفسها مستخدمين مواقعهم لإحباط مطالب الحلفاء، ويذكر ستانفورد شو أن هناك أدلة كثيرة على أن المقاومة نظمت في اسطنبول في وزارة الشؤون الخارجية[٦١]. كما أنه ابتداءاً من شهر آذار ١٩١٩ فصاعداً، تولى القيادة في الأناضول ضباط كبار وبدؤوا بتخريب عملية نزع السلاح والتسريح المقرة في اتفاقية مودروس، وقد تم دعمهم بنشاط من لدن ضباط في وزارة الحرب وفي هيئة الأركان العامة، مثل فوزي جقماق، وجواد جوبانلي [Çobanlı] وعصمت إينونو. والحقيقة أنه في الأشهر الستة الأولى بعد الهدنة، وضعت الكاراكول الأساس لحركة المقاومة الوطنية تدريجياً، بناء على أوامر من القيادة العليا القديمة للاتحاديين، ولم يتبق سوى إيجاد زعيم مناسب للحركة يحظى بالاحترام في الجيش، مع امتلاكه لفطنة سياسية،

وموثوق بـه كاتحـادي ووطنـي، ولكـن فـي الوقـت نفسـه لـيس علـى صـلة وثيقـة سـواءً بمذابح الأرمن أو مع الزمرة العليا الحاكمة السابقة[٦٢].

تـولى ضـباط الجـيش العثمـاني المسـرحين دوراً هامـاً فـي تنسـيق المقاومـة، معظمهم كانوا من خلفيات غير ارستقراطية وقضوا الجزء الأكبر من حياتهم المهنية فـي الولايـات. كـان الضـباط ملتزمين تجـاه الدولـة العثمانيـة، ولا يميلـون للخضـوع إلـى أوامـر الحلفـاء بعـد اسـتدعائهم إلـى اسـطنبول. وكـانوا قـد تحملـوا العبـء الأكبـر مـن الهزيمة العسكرية وأجبروا على نزع سلاح قواتهم. في حين كان السلطان حريص على تهدئـة اضـطرابات المجموعـات المتنـافرة فـي الأناضـول، فأوفـد اللجـان الاستشـارية إلـى الولايات يقودها الأمراء العثمانيين الذين برغم ذلك لا يمكن القول أنهم تخلوا تماماً عن الدفاع عن الأرض[٦٣].

عندما غادر المزيد من الضباط إلى الأناضول في عام ١٩١٩ وبدأت حركة المقاومة المسلحة في الظهور، كان يشعر بالحاجة لشخص لديه سلطة وسمعة غير ملوثـة مـن أجـل قيـادة الحركـة. فـي البدايـة، يبـدو أن الحركـة السـرية بقيـادة الاتحـاديين فاتحت بذلك أحمد عزت باشا فورغاش، الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة والصدر الأعظم – والذي لـم يكن واحداً مـن الاتحـاديين ولكـن موثـوق بـه مـن جانبهم ووطنيـاً متحمساً. لكـن لـم يتمكن قيـاديو الكراكـول مـن الحصـول علـى موافقتـه، لاسـيما عنـدما طالب بضمانات بشأن توفر الأسلحة والمال[٦٤].

والحقيقـة أن حركـة المقاومـة بـدأت بـالتطور إلـى حـرب مـن أجـل الاسـتقلال، عنـدما أرسـل علـي فـؤاد تشـيبيسـوي Cebesoy[٦٥]، بتنسـيق مـن الكـاراكول، إلـى قيـادة الفيلـق العشـرين فـي أنقـرة فـي آذار ١٩١٩، فـي مهمـة رسـمية للإشـراف علـى عمليـة التسريح، ومهمة حقيقية في تخريب تلك العملية، وبدأ علي فؤاد بإرسال وكلاء للتنسيق مـع (جمعيـات الدفـاع عـن الحقـوق) فـي المنـاطق المجـاورة. والأمـر نفسـه ينطبـق علـى كـاظم قرابكـر (Karabekir)[٦٦]، بطـل الانتصـارات السـابقة فـي القوقـاز، الـذي غـادر

اسطنبول في الثالث عشر من نيسان ١٩١٩ ليتولي قيادة الفيلق الخامس عشر في أرضروم، وفي الوقت نفسه أصبح مسؤولاً عن ولايات فان وطرابزون، مع النية الكاملة على تخريب عمليات التسريح ونزع السلاح والتحفيز على المقاومة بين الجنود والسكان من المنطقة الواقعة تحت إمرته. فعندما سمع قرابكر أن البريطانيين قد حولوا ملكية كارس إلى الجمهورية الأرمنية الجديدة، أعلن بعد مدة وجيزة من وصوله أنه سيعمل على تحرير الأناضول من العدو، واستعادة كارس، وأردهان، وباتومي، والأجزاء التركية في القوقاز على الحدود الشرقية النائية. وكانت أول مهمة له تأمين العتاد الحربي، الذي كان البريطانيون يستعدون لإرساله إلى اسطنبول(٦٧). وهكذا بدأ القائد كاظم قرابكر والفرق الستة التي تقع تحت إمرته، يعصون أوامر الحلفاء بشأن تسريح الجيش ويقيمون العراقيل والعقبات في وجه مراقبي الحلفاء(٦٨).

جاءت الخطوة التالية في الخامس من أيار ١٩١٩ عندما عين مصطفى كمال، أحد أبرز أبطال الحرب العالمية الأولى، مفتشاً عاماً للجيش الثالث المرابط في منطقة الأناضول، وهذا كان إيذانا بظهور شخصية مصطفى كمال على مسرح الأحداث قائداً متميزاً يتحلى بصفات فذة وبمقدرة على قيادة الجماهير في نضالها ضد قوى الاحتلال(٦٩). ويصف هربرت فشر مصطفى كمال بقوله ''كان شرس الطباع، قاسي القلب، ميالاً إلى الخصام والشجار، ذو بنية من حديد، وإرادة قدت من الصلب، وقد انحدر من سلالة فلاحين من أهل الأناضول رغم أنه ولد في سالونيك. وكانت عربدته فظة وفجوره قاسي ودعاراته عنيفة، لكنها متسقة مع تقاليد أمته، وإن طول صبره، وجلاء فكره، واستقلال رأيه، وموهبته في الزعامة الحربية والسياسية، كانت كلها مناقب انفرد هو بها دون سائر بني جلدته''(٧٠). ووصفه القائد الألماني ليمان فون ساندرس Otto Liman von Sanders ذات يوم ''بأنه يملك الصفة الرئيسة من صفات القادة العظام، ألا وهي صفة الحظ! كما إنه يملك القدرة على اغتنام فرصة الحظ تلك واستخدامها في الوقت المناسب''(٧١).

عندما لم يتمكن الأعضاء القياديون في الكاراكول من الحصول على موافقة أحمد عزت باشا فورغاش بقيادة المقاومة، فاتحوا مصطفى كمال باشا بذلك. ومن بين الأسباب التي دعت قادة الاتحاديين إلى اختيار مصطفى كمال باشا، هو أنه كان من أوائل أعضاء لجنة الاتحاد والترقي، وكان واحداً من الدائرة المقربة من الضباط الناشطين الذين شاركوا في ثورة عام ١٩٠٨ والجماعة التي أحبطت الانقلاب المضاد. خلال الحرب العالمية الأولى، كان مصطفى كمال قد صنع لنفسه اسماً لامعاً كونه قائد جبهة انافارتا Anafarta خلال حملة الدردنيل، وبعد ذلك كان قد أبلى بلاء حسنا على جبهة الأناضول الشرقية، والجبهة الفلسطينية، وأنهى الحرب بصفته الجنرال المسؤول عن جميع القوات على الجبهة السورية، وفي داخل صفوف الجيش كان لديه سمعة ضابط ذو قدرات عالية للغاية، ولكنه في الوقت ذاته كان يعد شخصاً فخوراً بنفسه وفي الوقت نفسه مشاكس(٧٢).

بعد الهدنة، انتقل مصطفى كمال إلى اسطنبول وحاول لمدة الحصول على منصب في السياسة، وربط نفسه مع الحزب الليبرالي الشعبي العثماني(٧٣). كان مصطفى كمال طموحاً جداً وفي بحثه عن دور بارز في الأحداث كان على استعداد لشغل منصب وزير الحربية في حكومة السلطان خلال الهدنة، لهذا تقرب من الصدر الأعظم أحمد عزت باشا فورغاش والسلطان محمد السادس، لكنه قوبل بالرفض من لدن الباشوات بسبب تواضع طبقته الاجتماعية. وليس من الواضح ما كان باستطاعته تحقيقه لو أنه أصبح عضواً في الحكومة التي كانت انهزامية بطبيعتها، وعلى استعداد للاستسلام لكل ما يمليه الحلفاء(٧٤). فبدأ مصطفى يتقرب من الأشخاص المستائين من سياسة المهادنة التي تنتهجها حكومة السلطان تجاه الحلفاء، ولكنه كان آنذاك يعتقد بإمكانية إيجاد مخرج من الوضع الحرج الذي كانت تقبع فيه الدولة إذا ما تألفت حكومة جديدة مؤهلة للقيام بأعمال حاسمة ضد المحتلين، لكن الأوساط السلطانية

ظلت بطيئة التحرك في سيرها في الاتجاه نفسه الذي تنتهجه طموحات مصطفى كمال الوطنية(٧٥).

جمع مصطفى كمال بين كونه من ذوي المكانة العالية في الجيش، وفي الوقت نفسه من الناحية السياسية، كونه من ذوي الأيادي النظيفة، الأمر الذي جعل منه المرشح المثالي لقيادة المقاومة. وما أن وافق على مقترح الكاراكول، فإن الفرصة لإطلاقه سرعان ما وجدت في وقت قريب. لقد كان مصطفى كمال على اتصال مع قادة الكاراكول والمتعاطفين معهم في حكومة اسطنبول منذ مدة، وتشير مصادر انه ناقش الوضع مع قادة الكاراكول والضباط الذين كانوا يخططون للمقاومة في الأناضول من كانون الأول فصاعداً، وأن الكاراكول فاتحت مصطفى كمال بقيادة حركة المقاومة. وهذا ما كتبه عضو الكاراكول شريف شاوش اوغلو Seref Cavusoglu في مذكراته، أن المنظمة بحثت عن قائد عسكري يحظى بالاحترام، وأنها في البداية اقتربت من أحمد عزت باشا فورغاش ثم انتقلت إلى مصطفى كمال من خلال علي رضا Sevkiyatçı [الناقل]، المتخصص في قسم الإمدادات في الجيش، الذي كان يقوم بتهريب الأسلحة والاتحاديين المطلوبين بتهم إبادة الأرمن إلى الأناضول. ويشير يني باهتشيلي شكري [أوغوز] Yenibahçeli Sukru [Oguz] فدائي اتحادي معروف، في مذكراته، أن قادة الكاراكول قد فاتحوا في البداية عم أنور باشا خليل باشا [كوت]، وحلمي، وينـي باهتشيلي نائل، ولكن عندما لم يتمكن هؤلاء من الحصول على منصب رسمي في الأناضول، قاموا بمفاتحة مصطفى كمال(٧٦). فمن ناحية أخرى، في حين كان لا يزال أنور مؤثراً في أعضاء الكاراكول، وبينما كان خليل، وحلمي ونائل من المقربين جداً له، فإن أيا منهم لم يكن لديه إمكانيات الزعيم الوطني المحتمل، فضلاً عن أنهم كانوا جميعاً متورطين بصورة مباشرة في عمليات الإبادة للأرمن. وهكذا، يبدو من غير المحتمل أن يكون أي من الأشخاص الثلاثة الذين ذكرهم يني باهتشيلي شكري أوغوز يمكنهم أن يؤدوا دور مصطفى كمال. لقد

كـان مصـطفى كمـال يطـابق الشـروط المطلوبـة فـي زعـيم المقاومـة التـي وضـعتها الكاراكول، وربما كان قد تمت مفاتحته في وقت مبكر منذ كانون الأول، ولكن يبدو أن مصطفى كمال ولمدة ستة أشهر كان يعلق آماله على منصب متميز في سياسة العاصمة بدلاً من ذلك. ولكن يبدو أنه بحلول آذار قد فقد الأمل، عندما تولى في الرابع من آذار رئاسة مجلس الوزراء الشخص المعادي بشدة للاتحاديين الداماد فريد باشا، وألقي القبض على أكثر الاتحاديين أو أعيد اعتقالهم. حتى أنه في الرابع والعشرين من آذار، بدأت إحدى صحف العاصمة حملة ضد جنرالات الحرب العالمية الأولى، ومن بينهم مصطفى كمال، مطالبة بإلقاء القبض عليهم. كل هذا يبدو أنه قد جعله أكثر تقبلا لدعوات الاتحاديين وأصدقائه في الجيش، الذي كانوا يشجعونه للقدوم إلى الأناضول وإن لبعض الوقت(٧٧).

بحلول نهاية نيسان، تم تأمين المنصب المرجو لمصطفى كمال مفتشاً على الجيش الثالث، إذ كانت حكومة الداماد فريد باشا قد ازداد انزعاجها من حجم العنف المدني في شرق الأناضول ومنطقة البحر الأسود (والتي قد تثير تدخل قوى الوفاق بموجب المادة السابعة من هدنة مودروس)، وأرادت تعيين مفتش عسكري لتهدئة المنطقة ونزع سلاحها. ارتبط وزير الداخلية محمد علي بك، بعلي فؤاد باشا تشيبيسوي، واحد من أقرب أصدقاء مصطفى كمال من الضباط، الذي كان قد غادر بالفعل للأناضول. فتم ترتيب اجتماع مع وزير الداخلية، وبعد ذلك مع الوزير الأعظم، وعين مصطفى كمال مفتشاً عاماً في الشرق، وقد سهل أصدقاء له في وزارة الحرب مهمته، وإعطائه صلاحيات واسعة جداً، بما في ذلك الحق في الاتصال المباشر مع جميع السلطات العسكرية والمدنية في منطقة تفتيشه والتي تشمل كامل شرق الأناضول. غادر مصطفى كمال باشا اسطنبول، مسلحاً مع هذه الصلاحيات الواسعة النطاق، ويرافقه طاقم مكون من ثمانية عشر ضابطاً، ليصل إلى ميناء سامسون على البحر الأسود في التاسع عشر من أيار ١٩١٩(٧٨).

الظروف تصب في تطور الحركـــة :

تبدلت الأحوال إيجابياً في صالح من يؤمن بالمقاومة من الأتراك، وذلك في الأشهر الأولى من عام ١٩١٩، فقد بدأت قبضة الحلفاء على البلاد تتراخى، إذ نشبت في كل من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا متاعب داخلية، وفي جميع الدول المنتصرة بدت نذر رد الفعل المحتوم بعد الضغط المتوالي على الأعصاب طيلة سنوات الحرب. وفي باريس استغرق ساسة الحلفاء في وضع سياسة للتفاهم مع ألمانيا، ولم يكن لديهم وقت للتفكير في شأن تركيا، ولم تكن الخطوط الرئيسة لشروط الصلح قد حددت بعد، وهمس الناصحون للويد جورج ''دعوا تركيا وشأنها، فسوف تنهار من تلقاء نفسها وسنتولى اقتسام أجزاءها فيما بعد''. وفي اسطنبول كان ممثلو الحلفاء في خلاف دائم صريح، كل منهم يدبر خطة للحصول على نصيب الأسد من المراكز الستراتيجية والامتيازات الاقتصادية في البلاد، وينافس حلفاءه، أو غرماءه، في ابتكار الحيل التي تمكنه من خديعة الأتراك(٧٩).

لحسن الحظ الأتراك، لم يتمكن الحلفاء المنتصرين من التوافق على كيفية تقسيم غنائم الحرب. فكانوا أكثر تصميماً على منع بعضهم البعض من الحصول على الأراضي التي من شأنها أن تعطي إحداها ميزة ستراتيجية على البقية، أكثر من تصميمهم على سحق الأتراك. فبريطانيا تريد منع فرنسا وإيطاليا من الحصول على الأرض التي من شأنها تعزيز موقفهم في البحر المتوسط وتهديد الاتصالات البريطانية مع الهند. وفعل الايطاليون والفرنسيون كل ما في وسعهم لتخريب المخططات البريطانية، لاسيما في محاولة استخدام اليونان قوة بديلة. وأخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في تأدية الدور المتوقع منها في تولي الانتداب على أرمينيا، وحتى تركيا، الأمر الذي جعل مهمة الحلفاء في فرض إرادتهم على الأتراك أكثر صعوبة(٨٠).

الحادثة التي حفزت المقاومة الوطنية التركية أكثر من أي شيء آخر، هو الغزو اليوناني للأناضول. مع معارضة الولايات المتحدة وإيطاليا الجهود البريطانية والفرنسية في مؤتمر السلام لتأمين الأراضي لليونان حول أزمير[٨١]. لقد قادت مطالبات المنتصرين المتنافسة، والأولوية المعطاة للقضايا الأوروبية في مؤتمر السلام، إلى تأخير وتعقيد تحديد وضع الأناضول، واستندت مطالبات اليونان في غرب الأناضول على أساس العوامل التاريخية والديموغرافية التي قابلتها بريطانيا بتأييد. وكان غزو غربي الأناضول وتراقيا خطوة في تنفيذ جدول أعمال المملكة اليونانية التوسعية، من أجل تحقيق فكرة ميغالي 'الفكرة عظيمة' الاستردادية التي ترجع إلى الحقبة البيزنطية، والتي كانت من أهم دوافع القوميين اليونانيين منذ مطلع القرن التاسع عشر. كانت 'القسطنطينية'، محور المشاريع التوسعية، و'القسطنطينية' الآن خاضعة لرقابة دولية. ولكن غرب الأناضول، والذي كان يحتوي على العديد من المدن ذات الأغلبية اليونانية النسبية، ويصدق القول على الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأسود أو بونتوس القديم، لذا يبدو الأمر في متناول اليد لتشكيل يونان جديدة كبرى[٨٢].

أرسل رئيس الوزراء اليوناني الفثيريوس فينيزيلوس Eleftherios Venizelos[٨٣] قوة استثنائية للاستحواذ على ما أراد، بعد الحصول على موافقة مسبقة من ديفد لويد جورج David Lloyd George رئيس الوزراء البريطاني وجورج بنيامين كليمنصو Georges Benjamin Clemenceau رئيس الوزراء الفرنسي، وفي اللحظة الأخيرة أيضا من وودرو ويلسون، الذي كان يأمل في أن طموحات إيطاليا الإمبراطورية سوف يتم إحباطها بتلك الطريقة، وفي الوقت نفسه تحقيق مبدأ ''تقرير المصير''. وتم العثور على المبرر القانوني للإنزال في المادة السابعة من هدنة مودروس، التي سمحت للحلفاء ''باحتلال أي نقاط ستراتيجية في

حال وجود أي حالة ناشئة تهدد أمن الحلفاء''، وبهذا قدمت المقاومة الوطنية الذريعة المناسبة، ولم يعيَّ فينيزيلوس كثيرا في إقناع الحلفاء لاستغلالها(٨٤).

سمحت البحرية البريطانية للقوات اليونانية بغزو أزمير، ولم يكن ذلك متأت من كثير من التعاطف مع الحقوق التاريخية أو الحجج الديموغرافية، أو ببساطة كمكافأة لليونان ورئيس وزرائها المؤيد بقوة للوفاق، عن دخولها لأحدى عشرة ساعة في الحرب العظمى إلى الجانب قوى الوفاق، بقدر ما هو متأت من دافع الضرورة، ففي عام ١٩١٩ كانت قوات الاحتلال البريطانية منتشرة من غير كثافة في مناطق شاسعة من الشرق الأوسط، من بغداد وسوريا في الجنوب، إلى القوقاز والبحر الأسود في الشمال. ولاستنفاد قابلياتها بسبب الحرب الطويلة، أصبحت بريطانيا تفتقر إلى القدرة والإرادة للزج بالمزيد من القوات لكبح جماح المقاومة في الأناضول. وكان من المحتمل للطموحات الإيطالية في جنوب غرب الأناضول، والمشاريع الفرنسية في سوريا وجنوب شرق الأناضول، أن تقوض النفوذ البريطاني في آسيا الصغرى، وبالتالي فضلت بريطانيا السيطرة على المنطقة الغربية من خلال الوكيل اليوناني. وكان لكردستان المستقلة ذاتيا، وأرمينيا المستقلة نهائيا، في الظهور على النحو نفسه وكلاء آخرين في مفاوضات السلام(٨٥).

نقل في الرابع عشر من أيار ١٩١٩، أسطول من سفن حربية بريطانية وأمريكية وفرنسية كتيبة يونانية بأكملها إلى ميناء أزمير. وتم إنزالها في اليوم التالي في خضم استقبال عاصف من السكان اليونانيين المحليين، ووسط رنين أجراس الكنائس وتقبيل القساوسة للجنود، بينما كان الرجال والنساء جاثين على ركبهم أمام ''المحررين''. لكن ذلك الإنزال أعقبه ارتكاب اليونانيين لمذبحة عامة للسكان الأتراك، وجابت الغوغاء اليونانية الشوارع وهي تعمل القتل والنهب، بينما كانت سلطات الحلفاء تلقي القبض على أولئك الأتراك الذين تمكنوا من الفرار(٨٦).

في باريس ناقشت الدول الكبرى مسألة منح اليونان الانتداب على أزمير والمناطق المجاورة لها، ودفعت منطقة النفوذ الإيطالي إلى الجنوب. واحتجت حكومة اسطنبول، لكن من دون جدوى. بدأ الجيش اليوناني التحرك إلى داخل الأناضول، مدمراً ومغتصباً ما يواجهه، واشترك السكان اليونانيون المحليون بأخذ نصيبهم من المجزرة. وبحلول نهاية تموز تغلب اليونانيون على قوى الدفاع التركية المحلية، وتمكنت من السيطرة على وديان مندريس Menderes، هذا التقدم كان أوسع بكثير مما كان ينوي الحلفاء السماح لهم به. عند هذه النقطة توقف الهجوم، والتوقف هذا كان نتيجة جزئية لإصرار الحلفاء، ولكن أيضا بسبب الحاجة إلى تدعيم الفتوحات غير المتوقعة قبل شن هجوم جديد(٨٧).

بينما كان المنظمون للحركة الوطنية في البداية يواجهون المشاكل في تحفيز السكان المنهكين من الحروب، فإنهم تلقوا دفعة محفزة هائلة مع الاحتلال اليوناني لأزمير في أيار ١٩١٩. فاليونان لم تنضم إلى معسكر قوى الوفاق إلا قبيل نهاية الحرب العظمى، ولم تقم بهزيمة أي من القوات العثمانية، لذا كان ينظر إلى حقيقة مكافأة قوى الوفاق لها بهذه الطريقة بأنه ظلم عظيم. وعلاوة على ذلك، فإن اليونان لم تتوقف بعد احتلال ازمير وأيفاليك Ayvalik (كما تم الاتفاق عليه مسبقا)، ولكنها توغلت عميقاً في الداخل التركي، واعترفت قوى الوفاق بالاحتلال اليوناني للمساحة الأكبر من المتفق عليه في تشرين الأول على وفق ''خط ميلن''، خط ترسيم الحدود بين العثمانيين والقطعات اليونانية(٨٨).

تسبب الإنزال اليوناني برد فعل عميق في اسطنبول والأناضول – في البداية بمظاهرات شعبية، وبعد ذلك، لما توسع الاحتلال، بمقاومة شعبية مسلحة. ونتيجة للوهن الجسدي والنفسي لسنوات طويلة من الحرب، كان بعض سكان الإمبراطورية على استعداد لإعطاء الفرصة إلى أطر الانتداب والوصاية السياسية المقترحة في محادثات السلام، ولكن نظر معظم المسلمين إلى الاحتلال اليوناني باعتباره تهديداً

مميتاً. فخسارة أراضي البلقان لحساب اليونانيين، بما في ذلك تراقيا الغربية وأجزاء من مقدونيا، وذاكرة النفي والطرد من هذه الأراضي، كانت ما تزال ماثلة في أذهان المسلمين. لقد بدأت المظاهرات في يوم الغزو نفسه، ليس فقط في المدن الواقعة تحت التهديد اليوناني الوشيك (آيدن Aydin، ودنيزلي Denizli، وكوتاهيا Kütahya)، ولكن أيضا في المدن الواقعة إلى الداخل (قونية، وحفصة Havza، وأرضروم)[٨٩]. بلغت الاحتجاجات في اسطنبول، التي بدأت مع طلاب الجامعات ثم الطبقات الأخرى، ذروتها في اجتماعين في ساحة مسجد السلطان أحمد في الثالث والعشرين، والثلاثين من أيار ١٩١٩. وتحت لافتات كتب عليها نقطة ويلسون الثانية عشرة الخاصة بتقرير المصير، استمع ما يقدر بنحو ٢٠٠ ألف شخص كان بينهم الكثير من النساء إلى الخطابات التي ألقاها المثقفون، فضلاً عن إلقاء النساء لخطب سياسية شاركت فيها معلمات وكاتبات مشهورات مثل خالدة أديب، التي فاقت وتميزت على نظيراتها، من خلال جسارتها وبطولاتها وقصائدها المؤثرة، وكذلك السيدة نقية الغون، وصباحات هانم، وعائشة هانم[٩٠]، وعقدت اجتماعات مشابهة في ساحة السلطان الفاتح في اسكودار وكاديكيو، وعلى الرغم من أن هذه التجمعات لم تخرج عن إطار الاحتجاج على الاحتلال، إلا أنها أظهرت رغبة الشعب في النضال من أجل الاستقلال[٩١]. وكان مفوضو الحلفاء في اسطنبول قد تأثروا بذلك بما فيه الكفاية لأن يوجهوا دعوة إلى الحكومة العثمانية لتقديم ممثليها في مؤتمر باريس للسلام. ولم يوقف حظر الاجتماعات العامة في اسطنبول، المظاهرات في المحافظات أو غيرها من أشكال الاحتجاج، إذ أرسلت حملة من الرسائل، وفقا لأحد التقديرات، ١٣٠ ألف بطاقة بريدية لممثلي الحلفاء وإلى الرئيس وودرو ويلسون لحثه على الوقوف إلى جانب مبادئه[٩٢].

تطور الحركـــــــة

كان لتعيين مصطفى كمال باشا من لدن حكومة السلطان في الخامس عشر من حزيران ١٩١٩ في منصب المفتش العام للجيش الثالث المرابط في منطقة الأناضول، في مهمة للإشراف على تسريح الجنود وتسليم الأسلحة على وفق بنود مودروس، قد وضعه في موقع مثالي لتنظيم المقاومة ضد الاحتلال. كان البريطانيون والسلطان قد رأوا أنه يتوجب قمع الخطوات الأولى للمقاومة في الأناضول، وأن ينتدب السلطان شخصاً يمثله كي يتدبر الموقف ويجبر المتمردين على تسليم أسلحتهم وتسريح جنودهم ووقف اجتماعات اللجان المحلية لجمعية الاتحاد والترقي، فرغب السلطان ورئيس الوزارة الداماد فريد باشا في انتداب مصطفى كمال باشا ليقوم بهذه المهمة، على الرغم من عدم ارتياح السلطات العسكرية البريطانية له بحجة أنه رجل خطير، غير أنه بعد أخذ ورد ولما لم تكن الصورة متضحة بعد عند سلطات اسطنبول عن رغبات وأهداف مصطفى كمال الحقيقية، رأت السلطات أنه خير من يمثلها لشهرته الذائعة في البلاد، وأن جميع الاضطرابات الناشئة في الأناضول ترجع إلى تصرفات جمعية الاتحاد والترقي، وإن مصطفى كمال وإن كان عضواً اسمياً في الجمعية إلا أنه في الواقع من معارضي سياستها[٩٣].

وصل مصطفى كمال باشا إلى مدينة سامسون Samsun في التاسع عشر من أيار ١٩١٩ على ساحل البحر الأسود الجنوبي، في مهمة رسمية تتمثل في الإشراف على نزع سلاح القوات العثمانية هناك، وإعادة الأمن والنظام إلى المنطقة إذ تشمل صلاحياته الناحيتين العسكرية والمدينة[٩٤]. الأمر الذي اختصر له كثيرا من الزمن، وكانت خطوة أولى لانقسام البلاد إلى معسكرين: النظام القديم، ممثلاً بالسلطان وحكومته تحت الاحتلال يسعى إلى الخروج من المأزق بالتفاهم مع الحلفاء. وحركة وطنية مشتتة القيادة تسعى لطرد الاحتلال وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أملاك الدولة عن طريق المقاومة المسلحة[٩٥].

يعد وصول مصطفى كمال إلى سامسون خطوة مهمة في تطور الحركة الوطنية التركية وبداية للمرحلة الأولى من حرب الاستقلال التركية التي استمرت لمدة عام تقريبا. خلال هذه المدة، كان الشغل الشاغل لمصطفى كمال استغلال منصبه مفتشاً عاماً، فضلا عن مكانته الخاصة، لتأمين القبول العام بين الغالبية لقيادته. إذ أنه كان لا يزال مجرد مفتش، والمجموعات الوطنية في المنطقة كان لها قادتها المحليين والعسكريين، وأنها لم تعترف بسلطته، وإن كان لابد لهم من الاعتراف بقيادة عليا لأي شخص، فكان ذلك سيكون لكاظم قرابكر في أرضروم، أو لعلي فؤاد تشيبيسوي في أنقرة. ولكن نتيجة لصفة الثقة المفرطة بالنفس لمصطفى كمال، التي جعلت منه ذلك القائد المتميز في الدردنيل وفي سوريا، وذلك المرؤوس الصعب على كل من الاتحاديين والألمان، فسرعان ما بدأ يتصرف كما لو كان في الواقع، الزعيم الذي سيخرج الأتراك من أحلك أوقاتهم. بحلول بداية حزيران ١٩١٩ كان مصطفى كمال قد كتب لقوات المقاومة المحلية والمحافظين يشير عليهم بالطرق التي قد تكسر الإغريق، كما كان ينتقد الوزير الأعظم لعدم بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف. وحذر الضباط البريطانيين في سامسون من أن الأتراك لن يتسامحوا مع الاحتلال الأجنبي، وبعث برسائل سرية إلى قادة الفرق العسكرية تحت سلطته بتأكيده على الحاجة إلى زيادة القوة المسلحة الشعبية، حتى يحين الوقت ويكون بالإمكان تنظيم جيش نظامي(٩٦). في الوقت نفسه وبما أنه ما زال يعمل تحت إمرة الحكومة العثمانية كتب إلى السلطان يقول ''تعرفت من خلال هذا الشهر [أيار] على رغبات وآمال جميع ولايات ومناطق وأقضية الأناضول تقريبا، وعلى ميول الشخصيات القيادية في الجيش والموظفين المدنيين، وقد اتضح لي نتيجة لذلك بأوضح صورة أن الأمة بأجمعها متيقظة ومليئة ثقة وتصميماً على حماية الاستقلال الوطني والحكومي وحقوق السلطنة والخلافة العليا''(٩٧).

أثارت تحركات مصطفى كمال هذه مخاوف الحلفاء لاسيما البريطانيين، إذ كانت مدينة سامسون تحت نفوذهم، فأخذوا يراقبون تحركاته ومراسلاته[٩٨]. فأنتقل إلى مدينة حفصة جنوبي سامسون، فوفرت له هذه المدينة والقرى المحيطة بها، مجالاً مناسباً لبدء حركة المقاومة، لأنها كانت واقعة في قلب نشاط العصابات اليونانية. فبدأ يحث السكان على مقاومة الاحتلال فقاموا بتشكيل فرع من جمعية الدفاع عن الحقوق، بذلك تمكن من تكوين أول خلية فعالة للمقاومة في حفصة بعد أن مكث فيها حتى الثالث عشر من حزيران ١٩١٩[٩٩]. الاستجابة التي شجعت مصطفى كمال على السفر خلال الشرق لنشر خططه بين القادة والمحافظين ورؤساء البلديات، وقوى المقاومة المحلية، ومع التقدم اليوناني إلى مندريس الذي عزز من عزمه في المضي قدماً في خطة المقاومة، وفي الوقت نفسه من الاستجابة التي كان يتلقاها من القادة المحليين السكان التابعين لهم[١٠٠].

في سياق النصف الثاني من عام ١٩١٩، أصبح أكثر وضوحا للأتراك من أي وقت مضى، أنه يتوجب عليهم الكفاح من أجل المحافظة على حيازة الولايات المتنازع عليها في الشرق (ارمينيا)، والغرب (اليونان)، وإن وقدرتهم على القيام بذلك يعتمد بالدرجة الأساس على الجيش. الذي كل ما بقي للدولة منه تمثل بأربعة جيوش (فيالق) في الأناضول، وآخر في أوروبا في الجهة الأخرى من العاصمة، وكانت أربعة من هذه الجيوش الخمسة مجرد هياكل اسمية بقيت لها قيادتها العليا فقط، أما جنودها فقد سرحوا وجمعت أسلحتهم في المخازن والمستودعات ثم سلمت للحلفاء[١٠١]. لقد استنزفت الهزائم والأوبئة الجيش العثماني فضلاً عما عاناه من هروب الجنود، لكن الجيش كان لا يزال يعمل ككيان واحد، ولا يزال يتمتع بهيكل قيادة سليمة من ضباطه الكبار – من ضباط تركيا الفتاة الذين قضوا حياتهم المهنية بداخله في السنوات العشر الماضية– وفي غالبيتهم قدموا دعمهم الموحد للمقاومة، لكن من غير قيادة موحدة، فخربوا عملية نزع سلاح وتسريح القوات، وزودوا سراً منظمات

المقاومة الإقليمية بالأسلحة والذخائر. مع ذلك، كانت قوة الجيش متواضعة في معظم أصقاع الأناضول. وكانت تراقيا ومنطقة المضايق وجميع غرب الأناضول تتوفر على نحو ٢٥ ألف جندي، تنتشر على ساحل بطول ٥٠٠ ميل، وكان الكثير من تلك القوات تقع في ضمن مناطق تسيطر عليها قوى الوفاق. وكانت وحدات الجيش النظامية ضعيفة بحيث حتى عام ١٩٢٠ كان على القوميين الاعتماد على عصابات غير نظامية تركية وشركسية لمقاومة الغزاة اليونانيين. وفي حين أنه كان بإمكان تلك العصابات، وفعلت، مضايقة الجيش اليوناني كثيراً، لكن لا يمكنها أن تكون عاملاً حاسماً في المعركة. في الجنوب لم يكن الوضع العسكري أفضل، بوجود حوالي ١٨ ألف جندي (بقايا الجيش العثماني السوري) في كيليكيا وشمال الصحراء السورية، وتواجد حوالي ثمانية آلاف جندي شرقاً في كردستان. كان الجو في كيليكيا، مع عاصمتها اضنة، وفي المدن اورفا، ومارعش، وعينتاب متوترة جداً منذ البداية، لم يكن السبب متأتياً من وراء أن هذه المناطق ذات الأغلبية المسلمة قد احتلت من جانب الفرنسيين، ولكن أيضا كانت هناك شكوك قوية بأن المزاعم الأرمنية على المنطقة سيتم تحقيقها، لمـّا جندت القوات الفرنسية الأرمن المحليين وسلحتهم[١٠٢]. فكان عديد قوات الاحتلال الفرنسي التي احتلت مدينة مارعش القريبة من لواء الاسكندرونة، تبلغ ٣٠٠٠ فرنسي و ٢٠٠٠ متطوع ارمني من أرمن تركيا[١٠٣].

كان المكان الوحيد الذي تركزت فيه قوات عثمانية كبيرة يقع في الشرق[١٠٤]، وفي المكان نفسه تمركزت ثكنات القوات التي أمرت بالعودة من أذربيجان بعد الهدنة، فكان مجموع قوتها (عندما تحشدت) حوالي ٣٠ ألف جندي، وهذه القوات أصبحت تعرف في ذلك الوقت بالجيش (الفيلق) الخامس عشر، كانت أيضا أفضل تجهيزا من تلك الموجودة في الغرب، فضلا عن أنها تعمل في منطقة وعرة يصعب الوصول إليها. من وجهة نظر عسكرية، كان قائد القوات العثمانية الشرقية هو كاظم قرابكر باشا، أحد شخصيات الأناضول الرئيسة، يليه في الأهمية علي فؤاد باشا تشيبيسوي،

قائد الفيلق العشرين في أنقرة، الذي عاد من كيليكيا إلى وسط الأناضول في نهاية ١٩١٨[١٠٥].

حركة المؤتمرات الوطنيـــــة

خلال أسابيع مصطفى كمال الأولى في منصبه الجديد، كثفت الحركة الوطنية من نشاطها السياسي في الغرب وكان القادة المحليين على استعداد لعقد مؤتمر في نهاية حزيران، فعقد المندوبون في باليكسير Balıkesir مؤتمراً لاتخاذ قرار بشأن تنظيم قوات الميليشيا، والتنسيق مع جماعات الدفاع عن الحقوق، ومناقشة المسائل العملية المتعلقة بالتسليح واللوجستيات. واجتمعوا للمرة الثانية في المكان نفسه في مؤتمر عرف باسم باليكسير الثاني في نهاية تموز، وذلك بعد أيام من عودة الداماد فريد باشا من باريس خالي الوفاض، وقام بالدعوة إلى التعبئة الشعبية العامة للاحتجاج والمطالبة بتطبيق النقطة الثانية عشرة من نقاط ويلسون[١٠٦].

غادر مصطفى كمال مدينة حفصة متوجها إلى أماسيا Amasya إلى الجنوب منها[١٠٧]، وبدأ من هذه المدينة الاتصال ببعض قادة الجيش الذين وعدوا بمساعدته للقيام بعمل جاد، ومنهم كاظم قرابكر، وعلي فؤاد تشيبوسوي باشا، وحسين رؤوف اورباي بك Rauf Orbay[١٠٨]، الذي كان قد استقال في ذلك الوقت من التزاماته العسكرية، ورأفت بيلي باشا Refet Bele[١٠٩][١١٠]. التقى هؤلاء القادة في أماسيا في الثاني والعشرين من حزيران ١٩١٩، فيما عدا كاظم قرابكر الذي بعث بتأييده، ويعد لقائهم الولادة الحقيقية للحركة الوطنية التركية[١١١]. أصدرت مجموعة الضباط هذه إعماما من مدينة أماسيا، وأرسل على نطاق واسع إلى الولايات الأخرى بمساعدة موظفي البرق من الاتحاديين، تمثلت القضية المثارة في ''إعمام أماسيا'' بعدم مقدرة الحكومة العثمانية على الوفاء بالتزاماتها، والحث على إنشاء هيئة سياسية بديلة، ودعا الإعمام إلى عقد مؤتمر آخر في مدينة سيواس، وطلب من جميع

المقاطعات الفرعية في الولايات إرسال ممثلين عنها، والحث على القيام بمظاهرات شعبية ضد محاولات اسطنبول عرقلة حركة المقاومة من خلال حظر الاتصالات البرقية لمنظمات الدفاع عن الحقوق، وسعى الإعمام إلى توسيع وتنسيق المقاومة في الأناضول[١١٢]. واتفق القادة على أن المقاومة هي الأمل الوحيد المتبقي، ومن ثم رسموا خطة لتنفيذها تتلخص في أن يضاعفوا وينظموا العصابات غير النظامية على جميع التراب التركي ولاسيما في أزمير، كي تعرقل وتعوق تقدم القوات اليونانية، ووراء ستار هذه المناوشات يعيدون تكوين جيش وطني نظامي على أنقاض الجيوش الاسمية المتفرقة. كما اتفق القادة على أن ينشئوا في أنحاء البلاد مراكز محلية لالتحاق الجنود وجمع الأسلحة، على أن يتصرفوا بحذر بالغ، وهم يدركون بأنهم لن يتلقوا عوناً من السلطان أو الحكومة المركزية، وأن الشعب في كل مكان منهك القوى ولن يثور بسهولة. وكان لابد من توحيد مراكز المقاومة العديدة تحت إدارة واحدة، فاستقر الرأي على أن يتولى علي فؤاد تشيبيسوي قيادة جميع القوات في الغرب، وكاظم قرابكر قيادة قوات الشرق، ومصطفى كمال قوات القطاع الأوسط[١١٣]. وتجدر الإشارة في هذا المجال، إن من بين الأمور التي اقترحت في لقاء أماسيا عدم المساس بالسلطنة والخلافة[١١٤]. وتقرر أن يتم التوسع في مناقشة هذه النقاط العامة في مؤتمر وطني أوسع لغرض الدفاع عن الوطن يفترض عقده في سيواس كونها من بين أكثر الأماكن أمناً في الأناضول[١١٥].

في الوقت نفسه عمل مصطفى كمال باشا أيضا على الحصول على ما يمكنه من مساعدة من الخارج، فقبل اجتماع أماسيا، بينما كان في حفصة، التقى بوفد بلشفي برئاسة العقيد سيميون بوديني Semyon Budenny، الذي قدم الأسلحة والذخيرة للحركة على أمل وقف التوسع الأرمني في القوقاز، وكذلك لإغلاق الطريق على الحلفاء إلى جنوب روسيا عبر البحر الأسود. كما حث بوديني مصطفى كمال على قبول الأيديولوجية الشيوعية لتركيا الجديدة، لكن رأي الأخير تمثل بأن مثل هذه

المسألة كان لا بد من تأجيلها إلى أن يتحقق الاستقلال التركي. وهكذا وضعت الأسس للمساعدة التي كان من المقرر أن يكون لها أهمية كبيرة ما أن يتم تنظيم الحركة الوطنية[١١٦].

لقيت نشاطات مصطفى كمال تلك صدى في اسطنبول، حيث طالب القائد العام لقوات الحلفاء المارشال جورج فرانسس ميلن من وزير الحربية العثماني استدعاءه إلى العاصمة على الفور[١١٧]. كما أن تلك النشاطات أقلقت السلطان وحكومته، فأبرق رئيس الوزارة الداماد فريد باشا يستدعيه إلى اسطنبول. غير أنه رفض ذلك أيضاً، فأصدرت الحكومة في الثامن من تموز أمراً بإلغاء تفويضه الرسمي[١١٨]. رداً على هذا الإجراء قدم مصطفى كمال استقالته في الثامن من تموز ١٩١٩[١١٩]، وأعلن ذلك عن طريق منشور أصدره إلى مختلف الولايات قائلاً: ''إن صفتي العسكرية الرسمية أصبحت عائقاً أمام عملي بحرية من أجل الدفاع المقدس لإنقاذ الوطن من أخطار التمزق. وإنني سأجابه كل الصعوبات من أجل النصر الحاسم''[١٢٠]. كان لذلك القرار وقعاً لدى بعض القادة الكبار[١٢١]، وكان من بين أبرز القادة الذي أعلنوا اصطفافهم إلى جانبه كاظم قرابكر قائد جيش القوقاز. فضلا عن تأييد الكولونيل جعفر الطيار Colonel Jafer Tayar الألباني الأصل قائد جيش أدرنه Edirne[١٢٢]، وقائد القوات المتواجدة في قونيه Konya، غير أن هؤلاء القادة اشترطوا على مصطفى كمال مقابل الطاعة، ألا يفعل شيئا من شأنه أن يسبب أذى للسلطان في شخصه، فقبل الشرط قائلا ''إن السلطان خاضع لقبضة العدو ولتوجيه ناصحيه الحمقى، فينبغي أن نقاوم حاشيته كما نقاوم الأجنبي الغاصب''. في الحقيقة كما يرى ارمسترونج، دائماً ما كانت الوعود، في نظر مصطفى كمال، وسيلة إلى غاية، وسلّماً إلى هدف! وها هو الآن قد ألقى القفاز في وجه العدو الأجنبي.. وفي وجه السلطان![١٢٣] .

مؤتمر أرضــروم:

حتى قبل أن يدعا مؤتمر سيواس، رتبت (جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول الشرقية) اللقاء الإقليمي الذي عقد في تموز في أرضروم ردا على التهديد بمزيد من العدوان الأرمني في الشرق. لقيت الدعوة ترحيباً جيدا إذ التقى حوالي ستون مندوباً، يمثلون المنظمات المحلية للدفاع عن الحقوق من المناطق الشرقية وطرابزون، في أرضروم في الثالث والعشرين من تموز واستمر إلى السابع من آب[١٢٤]. شارك مصطفى كمال وحسين رؤوف ارورباي بصفتهما مندوبين عن أرضروم، بعد الاستقالة الطوعية لاثنين من مندوبي المحافظة الاتحاديين المنتخبين في صالحهم. مثل اجتماع باليكسير، كان اجتماع رابطة الأناضول الشرقية للدفاع عن الحقوق في أرضروم عبارة عن اتفاقية إقليمية. تمثل قرارها الأول، بأن مناطق الأناضول الشرقية والبحر الأسود جزءا لا يتجزأ من المجتمع العثماني أو الأمة، مشيرا على وجه التحديد إلى ''الولايات الست'' التي تنوي قوى الوفاق منحها إلى الأرمن. وأكدت القرارات أيضا على أن الأقليات المسيحية لا يمكن أن تمنح امتيازات من شأنها تقويض ''السيادة السياسية والتوازن الاجتماعي''. هذه العبارات تشير بما لا يدع مجالا للشك إلى مزاعم الأرمن في الشرق، وطموحات اليونان على ساحل البحر الأسود. أصر المؤتمر على الحفاظ على سلامة واستقلال الوطن vatan والمجتمع أو الأمة millet، في حين عبر عن استعداده لقبول المساعدة العلمية والصناعية والاقتصادية من دولة غير مغرضة. ودعا المؤتمر إلى انعقاد البرلمان والإشراف على قرارات الحكومة بعد انتخاب (هيئة تمثيلية) برئاسة مصطفى كمال، وهنا أصبح تأثير وتوجيه الكاراكول واضحاً. لقد كان مؤتمر أرضروم مقدمة لحركة بدأت في خريف عام ١٩١٩ لتحرير، كما جاء في قراراته، ''الأراضي غير القابلة للانفصال'' ضمن ''حدود'' مودروس التي يقطنها سكان متحدين في ''الدين والعرق''، مصطلحين كان لهما الدلالة نفسها في أذهان الكثيرين من أولئك السكان[١٢٥]. وعد المؤتمر نقطة مهمة في تاريخ تركيا الحديث،

وخطوة أولى لتحرير البلاد وإنشاء الدولة التركية الحديثة[١٢٦]، وقد حدد المبدأين الرئيسين اللذين أصبحا أساساً للمنهاج الدستوري وهما: حقوق الأمة، وإرادة الشعب. وبتعبير آخر أكد على تأسيس دولة تركية حديثة، بديلاً لما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، تتمتع بالاستقلال من دون قيد أو شرط[١٢٧]، ورفض المؤتمر فكرة الانتداب أصلاً، بخلاف غالبية قوميي اسطنبول الذين كانوا يدعون لوضع تركيا تحت الانتداب الأمريكي[١٢٨].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمور لم تجر باليسر الظاهر وتتحول أعنة البلاد بين غمضة عين وانتباهتها بيد مصطفى كمال، إذ أن مسألة إقناع القواد العسكريين ومندوبي الأقاليم بوجهات نظر الأخير كانت مهمة عسيرة، فإن الكثيرين من الذين حضروا هذا المؤتمر كانوا يعارضون آراءه، بل يعارضون سعيه إلى السلطة الذي أضحى واضحا، وكانت تعتمل في نفوسهم عوامل كثيرة من بينها الغيرة، لكن مصطفى كمال أخذ يستميلهم إلى صفه، وشيئاً فشيئاً بدأ يدعم زعامته الشخصية عليهم[١٢٩]. وكان من بين أصعب المواقف التي واجهت مصطفى كمال في أثناء مؤتمر أرضروم، الأوامر التي جاءت من حكومة اسطنبول المركزية إلى أهم قائد عسكري في ذلك الوقت كاظم قرابكر، بإلقاء القبض على مصطفى كمال وفض المؤتمر وإعادة مندوبي الأقاليم كل إلى منطقته، غير أنه بعد مناقشة مع مصطفى كمال رفض أوامر اسطنبول[١٣٠].

في الواقع أصبح البيان الذي صيغ في مؤتمر أرضروم، على الرغم من أن حماية المقاطعات الشرقية كان همه الأصلي، أساساً للميثاق الوطني الذي أعقب ذلك. وشكلت النقاط الواردة فيه المبادئ التي كانت حرب الاستقلال سيتم خوضها وفقاً له[١٣١]. وتمخض عن وضع القرارات الآتية[١٣٢]:

١- تعد الأناضول جميعاً بما في ذلك حدودها القومية كلاً لا يتجزأ.

٢- فـي حالـة تفكـك الدولـة العثمانيـة سـوف تقـاوم الأمـة التركيـة محـاولات التـدخل الأجنبي.

٣- عندما تعجز حكومة السلطان عن الحفاظ على استقلال الأمة ووحدة أراضيها، ستشكل حكومة مؤقتة من أجل ضمان سلامة هذه الأهداف، يختارها مؤتمر وطني.

٤- تعزيز القوى الوطنية وتوحيدها من أجل ترسيخ إرادة الأمة ورغبتها في أن تكون لها دولة ذات سيادة.

٥- لا تمنح أية امتيازات للفئات المسيحية، التي من شأنها أن تسبب خللاً في الاستقلال السياسي والتوازن الاجتماعي.

٦- عدم قبول أي انتداب أو وصاية من أية جهة كانت.

٧- القيام بكل ما هو ممكن من أجل تأمين الاجتماع العاجل لمجلس النواب، لترسيخ سيطرته على قضايا الحكومة.

وجرى على الأثر انتخاب (هيئة تمثيلية) للمؤتمر مؤلفة من تسعة أعضاء برئاسة مصطفى كمال، مهمتها نشر قرارات المؤتمر في أنحاء البلاد وتعبئة الجماهير دعماً للحركة الوطنية(١٣٣).

في الوقت الذي أخذ فيه نجم مصطفى كمال في الصعود، كانت حكومة اسطنبول تفقد باستمرار تأثيرها في الداخل، لاسيما بعد إخفاق محادثات السلام التي أجرتها الحكومة العثمانية مع كليمنصو رئيس وزراء فرنسا(١٣٤). والأمر الذي دل على ذلك، هو رفض القائد كاظم قرابكر تنفيذ أمر وزير الحربية بالقبض على مصطفى كمال وحسين رؤوف بك وإرسالهما إلى العاصمة بتهمة التمرد، معلناً أنهما يعملان لمصلحة البلد، وفي الوقت نفسه صرح بأنه لن ينفذ الأمر بتسريح قواته، إذ كانت القوات الوحيدة التي لم تسرح بعد استجابة لشروط الهدنة، مما عرضه للعزل من مهامه الرسمية(١٣٥).

كان مصطفى كمال ورفاقه في هذه المرحلة لا يزالون يعلنون أنهم يعملون على الحفاظ على الأمة العثمانية، وأن جميع الرعايا، من مسلمين وغير مسلمين، لهم حقوق متساوية. وطالما ظلت الحكومة في اسطنبول مسيطر عليها من قبل المحتلين، فإن الحركة الوطنية في الأناضول تحمل عبء حماية حقوق الأمة. إلا أن كل هذا لا يزال يجري مع دعم السلطان الخليفة، لإنقاذه وحماية المحافظات الشرقية بصورة خاصة(١٣٦).

بعد ذلك بمدة قصيرة تم عقد مؤتمر محلي آخر في آلاشهير في Alaşehir الذي استمرت جلساته من السادس عشر من آب إلى الخامس والعشرين منه ١٩١٩، حتى يتسنى لمنظمات الدفاع المحلية الأخرى أن تعلن أيضا عن دعمها للحركة الوطنية: ''إن الهدف من المؤتمر هو اتحاد الإخوة ضد الخطر المحدق بالأمة، ولتوحيد الحركة الوطنية ودفع العدو بعيدا تماما''. أصبح هذا النمط للمؤتمرات المحلية الأخرى التي تلت للتعبير عن الدعم العام للحركة، التي أصبح يقودها في هذا الوقت بشكل واضح مصطفى كمال(١٣٧).

وكان على الحلفاء التعامل مع هذا التطور بحذر، لذلك صدرت الأوامر من لندن إلى القائد البريطاني في الأناضول، الكولونيل راولنسون Alfred Rawlinson(١٣٨) بسحب القوات المنتشرة في أنحاء متفرقة من المنطقة، وتركيزها في في مقاطعة (صاري قامش) Sarikamish في ولاية قارص Kars أقصى شرق الأناضول. كما تلقى الكولونيل راولنسون توجيهاً من وزير خارجية بلاده اللورد جورج كيرزن The Lord Curzon of Kedleston بالاجتماع مع مصطفى كمال، ليعرف آراءه عن كثب فيما يتعلق بشروط السلام، وأن يشعره على نحو مباشر أن قرارات مؤتمر أرضروم مرفوضة من الحلفاء(١٣٩).

لم يقدر لذلك الاجتماع المزمع عقده الالتئام، فقبل وصول القائد البريطاني إلى أرضروم، غادرها مصطفى كمال في التاسع والعشرين من آب متوجهاً إلى سيواس، حيث تقرر انعقاد مؤتمر شامل لأرجاء ما تبقى من الدولة العثمانية بأسرها.

مؤتمـر سيـواس:

أقبل المندوبون من شتى بقاع تركيا لحضور المؤتمر العام في سيواس، جاءوا متنكرين خلال ممرات الجبال تحت جنح الظلام، إذ كانت الحكومة المركزية قد أصدرت إلى الشرطة أمرا باعتراض سبيلهم لخشيتها من نجاحه وهي محقة في ذلك[١٤٠]. لقد شكل مؤتمر سيواس خطوة متطورة في سبيل التحرر ووضع الأساس لتحقيق تلك الغاية، بعد أن كان مؤتمر أرضروم قد رسم الخطوة الأولى لقيام الدولة التركية الحديثة، فعلى مستوى التمثيل لم يقتصر الاشتراك في سيواس على مندوبين من الولايات الشرقية فقط، بل شمل أرجاء البلاد كافة بما فيها تراقيا (الجزء الأوربي من تركيا). وتم خلاله تحويل مقررات مؤتمر أرضروم إلى مبادئ قومية ''للشعب التركي''[١٤١].

افتتح المؤتمر في سيواس في الرابع من أيلول عام ١٩١٩، بحضور ثمانية وثلاثين مندوباً يمثلون مختلف الولايات، ومن ضمنها العاصمة اسطنبول. وكان أول عمل قام به الأعضاء هو انتخاب مصطفى كمال رئيسا للمؤتمر بأغلبية، إذ عارض ذلك بعض النواب. استمرت جلسات المؤتمر حتى الحادي عشر من الشهر، وحصل الإجماع على تبني مقررات مؤتمر أرضروم مع إجراء بعض التعديلات[١٤٢].

حدد المؤتمر المبادئ الأساس للنضال من أجل الاستقلال وأقر منهاجا موسعا وأشير في قراراته إلى أن الأراضي الواقعة ضمن الحدود التي أقرتها اتفاقية الهدنة في مودروس، تؤلف كلا واحدا لا يتجزأ ولا يمكن انتزاعها من الدولة التركية بأي شكل من الأشكال وتحت أية ذريعة. وقرر مؤتمر سيواس عدم الاعتراف بأوامر حكومة السلطان والمطالبة بعقد جمعية وطنية فورا لتقرير مصير البلد. كذلك قرر المؤتمر

توحيد جمعيات الدفاع وإنشاء جمعية موحدة للدفاع عن حقوق الأناضول وتراقيا، وصادق على نظامها الداخلي، وانتخب (هيئة تمثيلية) برئاسة مصطفى كمال، وأصبحت هذه الهيئة المركز القيادي لحركة النضال السياسي والعسكري في تركيا في ذلك الوقت(١٤٣).

ومن أهم القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً بين الأعضاء مسألة قبول الانتداب الأمريكي لضمان حماية تركيا من الاحتلال الأوربي، وقدرة الولايات المتحدة على كبح الحركات الانفصالية للأقليات، فضلا عن أن الانتداب سوف يعمل على تقدم تركيا وتطورها(١٤٤). قام الداعون للانتداب الأمريكي بدعاية واسعة في اسطنبول وفي بعض ولايات الأناضول وتراقيا، وكانوا يؤكدون خلالها بأن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي لا يسعى لتحقيق أهداف استيلائية في تركيا، وقد استطاع دعاة الانتداب أن يجذبوا إلى صفهم شخصيات عسكرية وسياسية بارزة من بينهم أنصار مقربون من مصطفى كمال(١٤٥) من أمثال حسين رؤوف بيك اورباي، وعلى فؤاد باشا تشيسبوي، ورفعت بيك بيليي، وغيرهم من الذين كانوا يعدون الانتداب الأمريكي ''أقل ضررا على تركيا''. وذكر أحد النواب أثناء احتدام النقاش داخل المؤتمر بهذا الشأن أن ''الانتداب الأمريكي لا يقضي على الاستقلال، إننا بهذا نتجنب حماية انكلترا، التي ستجعل تركيا مستعمرة ذليلة، وتحط من شأنها إلى درجة العبودية''(١٤٦). عارض مصطفى كمال ذلك المقترح، يسانده غالبية أعضاء المؤتمر، وحسم الموقف برفضه فكرة الانتداب، واعتماد مقررات مؤتمر أرضروم.

تميزت قرارات مؤتمر سيواس بالاعتدال فهي لم تهدف إلى أن تنشئ على الفور حكومة ثورية قادرة على قيادة نضال الشعب ضد المحتلين وركائزهم، بل أن المؤتمر أظهر ولاءه للعرش السلطاني، وتوجه إلى ممثلي الدول الكبرى في اسطنبول برسالة سعى فيها إلى التدليل على الطابع السلمي للحركة الوطنية التركية. لقد اقتصر المؤتمر على طلب استقالة حكومة الداماد فريد باشا التي أفلست واستبدالها بأخرى

جديدة، ومن الواضح أن ذلك وحده لا يغير من جوهر القضية في حالة بقاء سيطرة المحتلين على البلاد(١٤٧).

في أثناء انعقاد المؤتمر الوطني في سيواس، وصلت لجنة التحقيق الأمريكية برئاسة الجنرال هاربورد Harbord الأمريكية إلى اسطنبول، وفي الثاني والعشرين من أيلول بلغت اللجنة سيواس، والتقى هاربورد بمصطفى كمال، وتلقى تأكيدات قاطعة أن الأناضول تركية في الواقع، وأنه لن يسمح بدخول أي انتداب أو بقبوله. وأنشئت لجان دفاع عن حقوق الأتراك لتصبح مركز لأنشطة الحركة الوطنية، خاصة في قونية وبورصة، وأماكن أخرى في الغرب(١٤٨).

الحركة الوطنية تخرج إلى العلـــــن

أدركت بريطانيا خطورة الموقف، لهذا جرت محاولات لإثارة المشكلات في وجه الحركة الوطنية ومواجهتها بعنف، فأصدرت، بتوجيه من بريطانيا، حكومة الداماد فريد باشا أوامرها إلى والي ملاطيا بإعداد حملة تشترك فيها العشائر الكردية، لمهاجمة سيواس واعتقال المندوبين وإرسالهم إلى اسطنبول(١٤٩). وهو أمر تشجعه وترغب به بريطانيا لاسيما أنها بدأت تخشى تلك الحركة التي أصبحت تشكل مصدر تهديد لجانب كبير من خططها المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط(١٥٠). تمكن مصطفى كمال من معالجة الموقف بنجاح، لاسيما بعد أن كان أنصار الحركة الوطنية قد علموا بالصدفة بذلك الأمر، إذ أصدر أوامره إلى قادة قوات مناطق العزيز Elazig وسيواس بالهجوم على ملاطيا حيث يتجمع المتآمرون، وتمكنت تلك القوات من تشتيت شملهم(١٥١).

رداً على ذلك بادر مصطفى كمال إلى التحرك بسرعة، فأذاع برقية وجهها إلى حكومة الداماد فريد باشا واتهمها بالخيانة وإنه لا يعترف بها، وإنه سيتصل مباشرة بالسلطان، وطالب باستقالتها وإجراء انتخابات جديدة. كما عمم أمره على القادة العسكريين المؤيدين له بالعمل على عزل العاصمة عن الأناضول، وقطع جميع

الاتصـالات السـلكية واللاسـلكية معهـا، وتحويـل الضـرائب والإيـرادات والمراسـلات والحكومية إليه مباشرة، وإقصاء الموظفين الموالين لحكومة اسطنبول، وتعيين أشخاص موثوق بهم محلهم(١٥٢).

من جهته انبرى السلطان محمد السادس للدفاع عن حكومة فريد باشا ودعا الشعب إلى عدم الخضوع إلا لأوامر ''السلطة الشرعية''، وقد استجابت لهذه الدعوة بعض ولايات الأناضول وأعلنوا ولاءهم لحكومة السلطان، ودعت (جمعية الدفاع عن الحقوق في طرابزون) إلى الاتفاق مع فريد باشا وتسريح القوى الوطنية، وساند هذا المطلب بعض الجنرالات، وظهرت في الأناضول مناطق معادية للحركة الوطنية. اتخذت (الهيئة التمثيلية) تدابير عاجلة للقضاء على هذا التحرك، فاعتقل أو أقصي من منصبه ولاة طرابزون، وانقره، وقسطمون، وقونيه، ومتصرفو درسيم، ونيكدي، وبولو، وافيون قره حصار، وقيصرية، والكثير من الموظفين والضباط الموالين لحكومة السلطان، وعقدت في المدن اجتماعات جماهيرية طالب المشاركون فيها بتأليف حكومة جديدة. اضطر السلطان في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٩ إلى استبدال وزارة الداماد فريد باشا بحكومة رأسها عضو مجلس الشيوخ علي رضا باشا(١٥٣) المتعاطف إلى حد ما مع الحركة الوطنية(١٥٤)، وكانت خطة السلطان والأوساط الحاكمة تقضي بأن يتظاهر علي رضا باشا بالتعاطف مع الحركة الوطنية ليستدرج قادتها ليتمكن من القضاء عليها، ويجري انتخابات جديدة لمجلس النواب، ويوقع معاهدة الصلح مع الحلفاء(١٥٥).

اقترح علي رضا باشا فتح المفاوضات مع مصطفى كمال وأرسل لهذا الغرض وفداً برئاسة وزير البحرية صالح باشا، وتوصل الطرفان في أثناء المحادثات، التي أجريت من العشرين إلى الثاني والعشرين من تشرين الأول في أماسيا، نتج عنه توقيع بروتوكول أماسيا الثاني، شمل الاتفاق على مسائل معينة، منها المحافظة على وحدة الأراضي الإقليمية لتركيا، وعدم إعطاء امتيازات خاصة للأقليات. أراد مصطفى كمال

إدراج مسألة من يمثل الشعب التركي في أجندة الاتفاق كي يصبح هو الممثل الرسمي للشعب كونه رئيس (الهيئة التمثيلية لمؤتمر سيواس)، وكان يريد بروتوكولا موقعا مع علي رضا باشا، غير أن الصدر الأعظم وبنصيحة من بريطانيا تجنب إعطاء أي شكل من أشكال الاعتراف بشرعية الهيئة التمثيلية السياسية غير الدستورية القائمة في الأناضول. وفي محاولة من حكومة اسطنبول لإقامة هيكل تمثيلي جيد، أطلقت الدعوة لانعقاد برلمان عثماني عام قيض له أن يكون الأخير في عمر الدولة العثمانية[١٥٦].

بالفعل جرت انتخابات ذلك البرلمان، ومع مضي الانتخابات قدما، تشجع القوميون كثيرا من تقرير لجنة هاربورد، والذي بلغهم في أواخر تشرين الثاني ١٩١٩. وبينما أوصى التقرير بإقامة انتداب أمريكي، فأنه ذهب إلى اقتراح أن يسيطر الأتراك على كل إيرادات الدولة، وأن يتم إيقاف السيطرة الأجنبية على آليات المالية في تركيا، بما في ذلك لجنة الدين العام. وأنه ينبغي على جميع البلدان التي تشكلت من الممتلكات العثمانية السابقة أن تتولى حصة معقولة من الالتزامات الخارجية، والتزامات التعويض الواقعة على الإمبراطورية. وهذا سيترتب عليه إلغاء كامل لجميع الاتفاقات التجارية القائمة، وخصوصا الامتيازات الأجنبية ''المقيتة''. وينبغي لجميع الحكومات والقوات الأجنبية إخلاء البلاد. لقد كان التقرير، في الواقع، انتصارا جزئيا للقوميين، فقط مع توصية بشأن إنشاء الانتداب التي يجب التغلب عليها. ولما كانت أكثر مناطق الأناضول وتراقيا تحت سيطرة القوميين عمليا، كان لا بد من أن أعضائها سوف يتم انتخابهم وانتخبوا بالفعل، مع انتخاب مصطفى كمال نفسه نائبا عن أرضروم. وهكذا استوعبت حكومة اسطنبول، بمعنى أو بآخر، الحركة الوطنية في البرلمان تحت سمع وبصر قوات الحلفاء. لم يكن مصطفى كمال يتوقع أن الحلفاء سيقبلون بتقرير هاربورد أو باحترام حصانته البرلمانية في حال ذهب إلى اسطنبول، من ثم مكث في الأناضول، ونقل عاصمة (الهيئة التمثيلية) من أرضروم إلى أنقرة ليتمكن من اللقاء بأكبر عدد ممكن من النواب وهم في طريق سفرهم إلى اسطنبول

لحضور البرلمان، وللبقاء على اتصال معهم وقت لقاءاتهم[١٥٧]. إن الانتقال إلى أنقرة جاء لأسباب أخرى، منها سهولة الاتصالات التلغرافية بينها وبين اسطنبول، ووضعها الملائم على تفرع خط سكة حديد الأناضول، وأيضاً الاستفادة من موقعها المتوسط في منطقة ذات تحصينات طبيعية قوية، مما يوفر فرصاً أفضل للدفاع عنها، فضلا عن عزم قادة الحركة الوطنية التركية سحب البساط من اسطنبول، وقطع صلة الأتراك بما كانت تمثله هذه الأخيرة آنذاك من تراث قديم ومفاهيم عدوها بالية[١٥٨].

البرلمان العثماني الأخير (مجلس عمومي Meclis-i Umumi)

نـُظـــر للبرلمـان العثمـاني إلـى أنـه الطريقـة المثلـى لإعـادة تأكيـد الشـرعية للحكومة المركزية في مواجهة الحركة الوطنية الناشئة في الأناضول. مع ذلك تشكل برلمان الدولة العثمانية تحت حراب المحتلين، والحقيقة أن الصدر الأعظم علي رضا باشا تعجل جدا باعتقاده أن باستطاعة ذلك البرلمان جلب الشرعية لحكومته، إذ أن هذا البرلمان ولد وهو مسلوب الإرادة، حتى أن مبنى البرلمان نفسه كان في ظل الحامية البريطانية المستقرة في اسطنبول، وكان على القرارات لكي تمرر أن تحظى بموافقة القائد البريطاني، إن حرية السلطة التشريعية من الحكومة الجديدة كانت محدودة، وهذا ما لم يتأخر النواب الجدد كثيراً في إدراكه، حيث أصبح علي رضا باشا وحكومته مجرد صدى لصوت دول الوفاق، والقرارات التي بالإمكان تمريرها هي فقط تلك التي تنال مباركة البريطانيين أو بالأحرى ما يأمرون به[١٥٩].

مع كل ذلك تمكن ذلك البرلمان أن يترك بصمته الخاصة في تاريخ تركيا الحديث، فقد حققت الحركة الوطنية فوزاً كبيراً في تلك الانتخابات، وعندما التقى المجلس في كانون الثاني كان يحمل طابعا قوميا واتحاديا صريحا، وكان بمثابة لسان حال المقاومة الوطنية. نظمت الأغلبية القومية في المجلس نفسها في جماعة عرفت باسم (كتلة خلاص / استرداد الوطن Felah-i Vatan)[١٦٠]. افتتح المجلس الوطني جلساته في اسطنبول في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٢٠، في البداية قرأت كلمة

السلطان الذي لم يحضر الافتتاح بداعي المرض، ثم قرأت برقية مصطفى كمال الذي انتخب نائبا عن أرضروم، والذي لم يحضر هو الآخر، موضحاً خلالها أن الحكومة الشرعية الوحيدة في البلاد هي الموجودة في أنقرة واسمها (الهيئة التمثيلية)[١٦١].

دافعت (كتلة خلاص الوطن) في المجلس علناً عن حركة المقاومة الوطنية[١٦٢]، وتمكنت من إقناع النواب المجتمعين في الثامن والعشرين من كانون الثاني بإقرار الميثاق الوطني (Misak-i Milli) (National Oath)، الذي أكد على مقررات كل من مؤتمر أرضروم، ومؤتمر سيواس، وحدد المبادئ التي ينبغي أن تجرى على أساسها جميع المفاوضات في المستقبل ما بين الوطنيين والحلفاء، كما جاء انحرافاً مقصوداً عن التقليد العثماني وتحولاً من الإمبراطورية المضطلعة بالزعامة الإسلامية إلى دولة تركية تعتمد مقومات الدولة الأمة الحديثة[١٦٣]. وتضمن الميثاق ستة مبادئ أساس يمكن إيجازها على النحو الآتي[١٦٤]:

(أ) يجب تقرير مصير الأجزاء التي تقطنها غالبية من العرب، والتي هي الآن محتلة من قوات الحلفاء، بموجب هدنة مودروس، وفقاً لاستفتاء يجرى لسكانها بحرية تامة. أما الأجزاء التي تضم غالبية ''عثمانية'' مسلمة متحدة في الدين والأصل، سواء الداخلة منها في خطوط الهدنة أم في خارجها، فلا يسمح بتجزئتها لأي سبب كان على ارض الواقع أو في القانون.

(ب) فيما يتعلق بالولايات الثلاث كارس، واردهان، وباتومي التي أعادت ضم نفسها إلى الوطن الأم، فبالإمكان العودة إلى الاستفتاء العام إذا كان ذلك ضروريا[١٦٥].

(ج) إقرار الوضع القانوني لتراقيا الغربية وفقاً لاستفتاء عام يجري للسكان.

(د) ضمان أمن مدينة اسطنبول وبحر مرمرة من كل خطر، ويعد فتح البوسفور للمرور والتجارة الدولية مسألة قانونية.

(هـ) تؤكد الحركة الوطنية من جانبها ضمان حقوق الأقليات غير المسلمة كما هو محدد في المعاهدات الدولية، بشرط أن ينطبق ذلك وبالمستوى نفسه على الأقليات المسلمة في الدول المجاورة.

(و) عدم الموافقة على أية شروط من شأنها تقييد التطور السياسي والقانوني والمالي للبلاد.

وكان هذا البيان الأساس للبرنامج القومي، ومن الملاحظ أنه لم يدافع عن السيادة الوطنية التركية ولكن عن كل العثمانيين المسلمين. هذا يعني من الناحية العملية عن الأتراك والأكراد، وكذلك المجموعات الصغيرة مثل اللاز Lazes والتشركز[١٦٦].

لقد فهم القوميون قيمة الخطاب الإسلامي كوسيلة لتوفير أقصى قدر من الوحدة بين شعب مكون من خليط سكاني من الشركس، واللاز، والعرب، والأكراد، والأتراك، من المجتمعات التي أرادوا تعبئتها لقضيتهم. والمصطلحات التي استخدموها لوصف 'الأمة'، 'الوطني'، و 'القومية' مشتقة من كلمة (ملت) (ملة)، وهي كلمة من أصل عربي تعني طائفة دينية في الاستخدام التركي. وفي حال أن الحركة الوطنية نشدت إعطاء صورة علمانية، لكان عليها أن تعتمد وبسهولة المصطلح المستمد من كلمة (فاتان) التي تعني الوطن أو البلد الأم. ولكن الخطاب الإسلامي خدم القوميين جيدا، ليس فقط في تحييد الدعاية في اسطنبول، ولكن أيضا الفوز بدعم حتى العناصر المحافظة، في الأقل لبعض الوقت[١٦٧].

كانت دول الوفاق في البداية تعتقد بأنها ستتمكن من القضاء على النضال التحرري في الأناضول بمساعدة حكومة السلطان، لكنها قررت بعد أن أقر مجلس النواب ''الميثاق الوطني''، إخماد هذا النضال بالقوة، وعلى هذا الأساس جرى في ليلة السادس عشر من آذار ١٩٢٠ إنزال مشاة البحرية البريطانية في اسطنبول، فاحتلوا المؤسسات الحكومية والثكنات العسكرية والبريد والتلغراف والأهداف المهمة

الأخرى، وجاء في البيان الرسمي الذي أصدره الحلفاء قولهم ''أن دول الوفاق مضطرة، من أجل أن تضع حدا للقلاقل التي تندلع باستمرار ضد قوات الوفاق وحلفائه ومن أجل ضمان تنفيذ شروط الصلح أيضاً، في احتلالها القسطنطينية مؤقتاً. إن هدف الحلفاء... تعزيز هيبة السلطان في الأماكن التي تخضع للإدارة التركية''[١٦٨].

أعلن الحلفاء الأحكام العرفية في اسطنبول وضواحيها واعتقلت سلطات الوفاق الكثير من النواب والسياسيين البارزين المساندين للحركة الوطنية وتم نفيهم إلى جزيرة مالطا[١٦٩]. واعتقل ضباط الأمن البريطانيين كل من حسين رؤوف، وكارا واصف، وأبرز قادة الكاراكول وكتلة خلاص الوطن في مبنى البرلمان[١٧٠]. لقد كان الانتماء إلى المنظمات الثورية جريرته عقوبة الموت، فأعدم المحتلون في نيكوز (الجزء الآسيوي من اسطنبول) سبعة وعشرون عاملا من عمال المحاجر رميا بالرصاص لمجرد الاشتباه بأنهم من الأنصار. لقد تم تشكيل محكمة خاصة وأخضعت المؤسسات الحكومية والمطابع والصحف والمجلات لسيطرة صارمة من سلطات الاحتلال، وأنيطت المحافظة على ''النظام والهدوء'' بجندرمة الحلفاء وشرطتهم[١٧١]. فضلا عن إجراءات تعسفية مثل إعدام كل شخص يحمل مسدسا بدون استجواب قضائي، كما صدر قرار ينص على إعدام شخصين من السكان في المناطق المحتلة يتم اختيارهما عشوائيا في حال تعرض أحد جنودهم للموت أو الأذى[١٧٢].

كان رد فعل المجلس الوطني أن أصدر بالإجماع، في آخر جلسة له عقدت بعد يومين من الاحتلال، قراراً شجب فيه اعتقال بعض من قادته وقام بتعطيل نفسه، ما حدا بصالح خلوصي باشا، الذي خلف علي رضا باشا، تقديم استقالته من الوزارة في الثاني من نيسان ١٩٢٠[١٧٣]. فأتاح ذلك الفرصة مرة أخرى لعودة الداماد فريد

باشا رئيساً للوزارة، المعروف بمناوئته للحركة الوطنية وموالاته للحلفاء وسياستهم في تركيا(١٧٤).

أعقب ذلك إصدار إرادة سلطانية بحل البرلمان في الحادي عشر من نيسان ١٩٢٠، وجاء هذا الحل بمثابة إطلاق يد وزارة الداماد فريد باشا في سياستها المناهضة للحركة الوطنية، فبدأ بالاستناد إلى منظمات معادية للقوميين (جمعية أصدقاء بريطانيا، ولجنة إنقاذ الخلافة، وجمعية حراس النظام)، مرحلة جديدة من الكفاح الضاري ضد الحركة الوطنية في البلاد(١٧٥). وأصدر شيخ الإسلام عبد الله دري زاده Durrizade، فتوى عدَّ فيها القوميين ''كفارا خارجين على الدين، وإن كل من يقتلهم يؤدي واجباً دينياً مقدساً يثاب عليه خيراً''(١٧٦). وبعد ذلك سرعان ما أدينوا أيضا بالإعدام غيابياً من لدن مجلس أحكام عرفية خاص عرف باسم (ديوان حرب عرفي) (Divan-i Harb-i Orfi) أنشأ في اسطنبول(١٧٧). وقامت طائرات الحلفاء بتوزيع المنشورات في أنحاء البلاد، لإلقاء القبض على كبار القادة من بينهم مصطفى كمال، وخصصت مكافأة لكل من يقبض عليهم(١٧٨).

على الرغم من أن أوامر السلطان الخليفة كانت بالكاد تسري إلى ما وراء حدود اسطنبول، إلا انه لا يزال يتمتع بتبعية عظيمة بصفته الزعيم الروحي للمجتمع الإسلامي، والتي ما توانى عن استخدامها ضد القوميين، خالعا عليهم صفة ''الملحدين'' الذين يشنون حربا ضد شخصه(١٧٩). نشر السلطان بياناً دعا فيه إلى الكفاح ضدهم، وأعلن عن الدعوة إلى التجنيد في ''جيش الخلافة''، وأخذت الأوساط المؤيدة لحكومة السلطان تنشر إشاعات تزعم فيها أن السلطان سيلغي الضرائب إلى الأبد، ودعت هذه الأوساط سكان الأناضول إلى ''عدم الاعتراف بأي سلطة غير سلطة السلطان–الخليفة المقدسة''. وأصدرت محكمة عسكرية حكماً غيابياً بالإعدام على قادة الحركة الوطنية، وجرت اعتقالات واسعة بين سكان اسطنبول بتهمة التعاطف مع الحركة، ووضعت بإشراف الجنرال البريطاني ولسن خطة للقضاء على

فصائل الأنصار التي كانت تؤلف في ذلك الوقت القوة العسكرية الرئيسة للمجلس الوطني الكبير، لقد كان على ''جيش الخلافة'' إعادة سلطة السلطان إلى الأناضول بمساعدة المحتلين(١٨٠).

في المقابل ردت الحركة الوطنية بأن أصدر مفتي أنقرة فتوى أيدها عدد من علماء الدين من الأناضول، أعلن فيها أن الفتوى التي أصدرها شيخ الإسلام في اسطنبول فتوى باطلة، لأنها صدرت نتيجة الضغط الأجنبي. ودعت الفتوى الجديدة المسلمين إلى إنقاذ السلطان من أسره لدى القوى الصليبية(١٨١). وكان قادة الحركة الوطنية يظنون أنهم سيجدون من يؤدهم في ذلك بين أفراد الشعب، إذ أدى احتلال اسطنبول والإرهاب الذي مارسته قوات الحلفاء إلى انفجار الغضب الشعبي، فجرت في البلاد اجتماعات ومظاهرات جماهيرية تحت شعار ''الموت للمحتلين''، وأخذت تتألف في القرى والمدن لجان دفاع جديدة، وبوشر بجمع التبرعات من الأموال والسلاح، وأرسلت من جميع أنحاء البلاد إلى اسطنبول برقيات تطالب بسحب القوات الأجنبية واستقالة حكومة الداماد فريد باشا(١٨٢).

انتهى النشاط السياسي العلني مع احتلال اسطنبول الذي استهدف نقطتين على حد سواء: وقف التعاون مع القوميين من داخل مؤسسات الحكومة العثمانية من جهة، والضغط على القوميين في الجبهات من جهة أخرى. لقد كان القادة القوميين في البرلمان على علم بأن هناك عمل وشيك ينوي البريطانيون القيام به، لكنه يبدو أنهم قرروا إبقاء البرلمان في حالة انعقاد بدلاً من الاختباء والفرار إلى الأناضول، إذ ربما أرادوا أن تظهر بوضوح السياسة البريطانية الهادفة إلى قمع حقوق البلد الوطنية(١٨٣).

وهكذا جرى مع إقامة نظام الاحتلال في العاصمة فرز في القوى، حيث أتجه إلى الأناضول كل من يؤيد استقلال تركيا على طريقة القوميين، بينما تجمعت القوى القديمة في اسطنبول. توجهت (الهيئة التمثيلية) للحركة الوطنية التي اضطلعت بدور

الحكومـة المؤقتـة، بنـداءات إلـى الشـعب التركـي والمسـلمين فـي جميـع أنحـاء العـالم، طلبت فيه إبداء المساعدة لتركيا في نضالها التحرري. وجاء في النداء الموجه إلى الشعب، أن دول الوفاق كانت بعد اتفاقية مودروس تأمل باستعباد الأتراك وذلك بإخضاعهم لإدارة أجنبية، وعندما لم تتحقق حساباتها اتجهت إلى (الهيئة التمثيلية) تطلب منها انتهاج سياسة النفوذ السائد في الشرق, ثم يواصل النداء ''إن الهيئة التمثيلية رفضت إجراء مفاوضات مهما كانت، ما لم يتحقق استقلال الأمة وتصان أراضيها، وما لم يجر إخلاء المناطق المحتلة، على وجه الخصوص''. اتخذت (الهيئة التمثيلية) في التاسع من آذار ١٩٢٠ قراراً بدعوة مجلس وطني جديد في أنقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية، وجاء في القرار ''لقد حل مجلس النواب في اسطنبول بالقوة فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية، في حين أن السلطة التنفيذية واقعة في أسر سياسي، إذ أن جميع مؤسسات الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الحلفاء''[١٨٤]. لأول مرة يعلن القوميين الحق في حكم الشعب التركي لوحدهم. إذ أعلن مصطفى كمال في السابع عشر من آذار أن (الهيئة التمثيلية) في أنقرة هي الحكومة الشرعية الوحيدة لتركيا، وأمر جميع المسؤولين المدنيين والعسكريين إطاعتها بدلا من حكومة اسطنبول، نظرا لأن الأخيرة ترزح الآن تحت سيطرة الحلفاء بالكامل. ووضعت الخطط لتنظيم حكومة وبرلمان جديد في أنقرة، وطلب من السلطان قبول سلطتها[١٨٥].

وهكذا ومع إصرار حكومة اسطنبول على العمل والادعاء بالسلطة على البلاد بصفتها الحكومة الشرعية، دفعت الأمور إلى درجة اللاعودة، وأصبح الميدان معداً لحرب أهلية شاملة. ويشبه المؤرخ ستانفورد شو الوضع بالحال الذي كانت عليه الأناضول في أوائل القرن الخامس عشر والذي نشأ بعد اندحار بايزيد الأول أمام تيمورلنك في معركة أنقرة، ففي كلتا الحالتين كان حكم الأتراك موزعاً على حكومتين إحداهما في الأناضول والثانية في أوربا، في الوقت الذي كانت فيه البلاد مهددة بغزو

أجنبي، وتجتاحها حركات عصيان محلية وعصابات قطاع طرق، وفي كلتا الحالتين صنع الأناضول – قلب الحياة والتقاليد التركية – المنتصر، الذي قاد حرب الاستقلال التي منحت تركيا استقلالها.

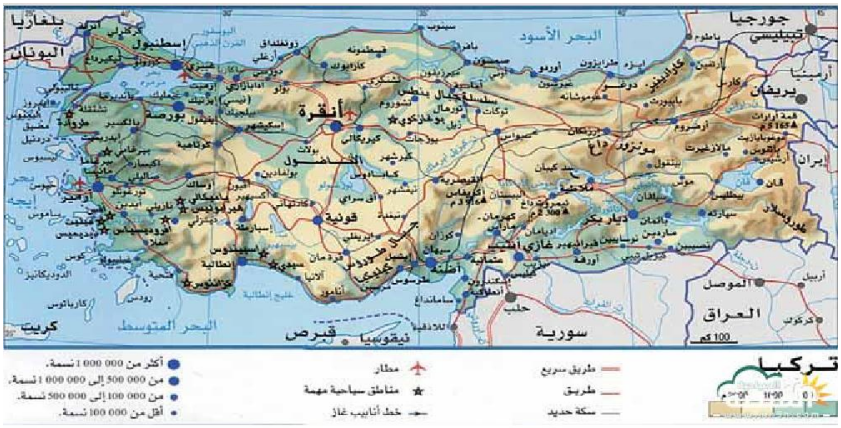

الهوامش :

(١) لاذ زعماء حكومة الاتحاديين أنور، وجمال، وطلعت بالفرار خارج البلاد حيث لقوا حتفهم هناك في فترات متفاوتة. ينظر:

Shaw, S. J., and E. K. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey: volume II: Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975, London (Cambridge University Press), 1978, P. 332.

(٢) محمد السادس وحيد الدين (Vahdettin) (١٤ كانون الثاني ١٨٦١ – ١٦ أيار ١٩٢٦): السلطان السادس والثلاثين والأخير في الإمبراطورية العثمانية، حامل اللقب من ١٩١٨ إلى ١٩٢٢. اعتلى العرش كونه أكبر الذكور من أسرة آل عثمان بعد انتحار نجل عبد العزيز يوسف عز الدين أفندي وريث للعرش عام ١٩١٦. في ١٠ آب ١٩٢٠، وقع ممثلو محمد السادس على معاهدة سيفر، التي حلت الإمبراطورية واعترفت بالانتداب وبالحجاز دولة مستقلة. رفض القوميين الأتراك المعاهدة. وتم تشكيل حكومة جديدة تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك في ٢٣

نيسان عام ١٩٢٠، في أنقرة. نددت الحكومة الجديدة بالحكم الإمبراطوري للسلطان محمد السادس وتمت صياغة دستور مؤقت. ألغت الجمعية الوطنية التركية الكبرى السلطنة في ١ تشرين الثاني عام ١٩٢٢، وطرد محمد السادس من اسطنبول، التي غادرها على متن السفينة الحربية البريطانية مالايا في ١٧ تشرين الثاني، وذهب إلى المنفى في مالطا. عاش محمد السادس في وقت لاحق في الريفيرا الإيطالية. وفي ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٢، انتخب ابن عم محمد السادس عبد المجيد أفندي خليفة، ليصبح الرئيس الجديد لأسرة عثمان الإمبراطورية باسم عبد المجيد الثاني، قبل إلغاء الخلافة من قبل الجمعية الوطنية التركية الكبرى في عام ١٩٢٤. توفي محمد السادس في ١٦ أيار ١٩٢٦ في سان ريمو، إيطاليا، ودفن في مسجد التكية السليمانية للسلطان سليمان القانوني في دمشق.

Encyclopedia Britannica, www.britannica.com

(3) Erick J. Zürcher, Turkey: A Modern History, Third Edition, London and New York: I.B. Tauris & Co Ltd, 2005, P. 134.

(٤) تألفت معاهدة الهدنة من خمس وعشرين مادة، نصت المادة الأولى من بنود الهدنة على فتح مضايق البوسفور والدردنيل، وضمان دخول سفن الحلفاء إلى البحر الأسود، وإن يتم للحلفاء احتلال تحصينات المضايق. أكدت المادة الخامسة على التسريح الفوري للجيش العثماني باستثناء القطعات المطلوبة للإشراف على الحدود وحفظ الأمن الداخلي. في حين منحت المادة السابعة للحلفاء الحق في احتلال أية مواقع ستراتيجية في حال قيام أي وضع من شأنه تعريض أمن الحلفاء للخطر. ويحق للحلفاء بموجب المادة الثانية عشرة السيطرة على محطات البرق كافة، ويستثنى من ذلك ما يتعلق برسائل الحكومة العثمانية. أما المادة السادسة عشرة فتقضي بتسليم جميع الحاميات العثمانية في الحجاز وسوريا والعراق واليمن إلى أقرب قائد عسكري من قوات الحلفاء، ونصت المادة السابعة عشرة على تسليم كل المواقع التي تم استرجاعها في طرابلس الغرب وبرقة ومصراته إلى اقرب حامية للحلفاء، فيما منحت المادة الرابعة والعشرين للأرمن ست ولايات في شرق الأناضول.

ينظر النص الكامل للمعاهدة في:

Sir Frederick Maurice, The Armistices of 1918. London, New York, Toronto: Oxford University Press, 1943, pp. 85-87, Volume 6. Weimar Germany, 1918/19–1933, Mudros Agreement: Armistice with Turkey (October 30, 1918), www. http://germanhistorydocs.ghi-dc.org/pdf/eng/armistice_turk_eng.pdf.

(٥) قاسـم خلـف الجميلـي، تطـورات واتجاهـات السياسـة الداخليـة التركيـة ١٩٢٣-١٩٢٨، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٢.

(6) For more information See: Charles James Booth, The Dissolution of the Ottoman Empire: The Study of the Political Clauses of the Treaty of Sèvres, August 10, 1920, Unpublished MA Thesis, Faculty of Arts, University of Ottawa, 1968, PP. 5-11.

(7) M. S. Anderson, The Eastern Question 1774-1923, a study in international relations, New York: ST Martin's Press, 1966, P. 345.

(٨) ينظر نص معاهدة برلين في:

Geoffrey Drage, Austria-Hungary, London, 1909, ., Appendix III.

(9) Hasan Kayali, The Struggle for Independence, within Resat Kasab (ed.), The Cambridge History of Turkey Vol. 4, Turkey in the Modern World, Cambridge University Press, Online Publication Date November, 2009, P. 116.

(10) Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey, London: Routledge, 1993, P. 46.

(١١) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، بيروت: مكتبة الكشاف، ١٩٤٦، ص١٢.

(١٢) حزب الحرية والائتلاف: حزب معارض لحزب الاتحاد والترقي، تأسس في ٨ تشرين الثاني عام ١٩١١، وسرعان ما زادت فروعه في الأقاليم العثمانية، لا سميا في البلاد العربية. أما منهاج الحزب فقد نص على "توسيع المأذونية وتفريق الوظائف"، باستثناء مسائل الدفاع عن الوطن، ومسائل المنافع المشتركة بين الولايات مع بقاء مبدأ الرابطة العثمانية. وشجب الحزب الاعتماد على الفكرة القومية التي من شأنها تفكيك تلك الرابطة وتمنع اتحاد العناصر. ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢، ص ٢٧٦.

(١٣) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص ١٢.

(14)Hasan Kayali, Op.cit., P. 117.

(15) Ibid., P. 115.

(١٦) علي فتحي أوكيار: (٢٩ نيسان ١٨٨٠- ٧ أيار ١٩٤٣): دبلوماسي وسياسي تركي، ولد في مدينة بيرليب التي تقع في مقدونيا الحالية، خدم ضابطا في الجيش خلال العقد الأخير من عصر الإمبراطورية العثمانية .وهو ثاني رئيس وزراء لتركيا (١٩٢٤-١٩٢٥) وثاني متحدث باسم البرلمان التركي بعد مصطفى كمال، وهو أحد أقرب أصدقائه. شارك عام ١٩١١، في مقاومة العثمانية للغزو الإيطالي لليبيا ، وشارك في الحروب البلقانية، وفي أكتوبر عام ١٩١٣، اختير

سفيراً لتركيا في بلغاريا. في عام ١٩١٣، انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي وانتخب أميناً عاماً لها. في عام ١٩٣٠، أثناء خدمته سفيرا لتركيا في باريس، طلب منه أتاتورك، خلال اجتماع عقد في بالوفا، تأسيس الحزب الليبرالي الجمهوري، وهو حزب معارض قديم في تركيا، لتأسيس نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب في تركيا. وعلى الرغم من ذلك، عندما لاحظت الحكومة دعم العامة لهذا الحزب المعارض، أُعلن أنه غير قانوني وأغلق تماما مثل الحزب الجمهوري التقدمي الذي استمر لبضعة أشهر في عام ١٩٢٤. شكل أوكيار حكومته عام ١٩٢٤ ولكنها لم تستمر طويلاً حيث استقالت عام ١٩٢٥. وفي عام ١٩٣٤، عين سفيراً في لندن. توفي أوكيار في ٧ أيار ١٩٤٣، ودفن في اسطنبول.

Wikipedia the Free Encyclopedia, https://en.wikipedia.org

(17) Zürcher, Op. cit., P. 138.

(18) Kayali, Op. cit., P. 118.

(19) Feroz Ahmad, Op. cit., P. 48.

(٢٠) المشير Field Marshal جورج فرانسيس ميلن، (٥ تشرين الثاني ١٨٦٦ – ٢٣ آذار ١٩٤٨): قائد في الجيش البريطاني شغل منصب رئيس هيئة الأركان الملكية العامة من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٣. خدم في حرب البوير الثانية (١٨٩٩–١٩٠٢)، وخلال الحرب العالمية الأولى خدم لفترة وجيزة على الجبهة الغربية لكنه قضى معظم فترة الحرب قائد القوات البريطانية على الجبهة المقدونية. كونه رئيسا لهيئة الأركان العامة الامبراطوري عزز عموما ميكنة القوات البرية البريطانية على الرغم من أن التقدم العملي كان محدودا خلال فترة ولايته.

First World War Who's Who, www.firstworldwar.com

(٢١) الجنرال السير تشارلز هارينغتون هارينغتون (٣١ أيار ١٨٧٢ – ٢٢ تشرين أول ١٩٤٠): ضابط في الجيش البريطاني عرف لخدمته أثناء الحرب العالمية الأولى وأزمة تشاناك Chanak أيلول ١٩٢٢. وخلال مدة ٤٦ عاما قضاها في الجيش، خدم هارينغتون في حرب البوير الثانية، وشغل مناصب مختلفة خلال الحرب العالمية الأولى، شغل منصب نائب رئيس هيئة الأركان الملكية العامة بين ١٩١٨ و ١٩٢٠، وقاد قوات الاحتلال في البحر الأسود وتركيا، وأصبح في نهاية المطاف حاكم جبل طارق في عام ١٩٣٣. حظي باحترام من قبل نظرائه الذين يذكرونه بأنه "الجندي البارز"، خدم هارينغتون في مجمل سني الحرب العالمية الأولى في هيئة الأركان، وأبرزها رئيسا لأركان الجنرال هربرت بلومر Herbert Plumer، قائد الجيش الثاني، وكان بينهما تفاهم قوي متبادل. وبصفته قائدا أعلى للقوات المسلحة لقوات جيش الاحتلال المتحالفة،

ومقرها في اسطنبول، كان لهارينغتون دور فاعل في تجنب حرب بين المملكة المتحدة وجمهورية تركيا (أزمة تشاناك). تقاعد هارينغتون في عام ١٩٣٨، بعد أن كان حاكما لجبل طارق منذ أيار ١٩٣٣. استمر بالتعاون مع الجيش البريطاني في سني التقاعد بوساطة مناصب فخرية. First World War Who's Who, www.firstworldwar.com

(٢٢) لويس فيليكس ماري فرانسوا فرانشان ديسبيري Louis Félix Marie François Franchet d'Espèrey: (٢٥ أيار ١٨٥٦ – ٨ تموز ١٩٤٢): أحد الجنرالات الفرنسيين خلال الحرب العالمية الأولى، وبصفته قائدا لقطعات كبيرة من قوات الحلفاء مقرها في سالونيك، قام بشن الحملة المقدونية الناجحة التي تسببت في انهيار الجبهة الجنوبية وساهم في عقد الهدنة. https://en.wikipedia.org Wikipedia the Free Encyclopedia,

(23) Zürcher, Op. cit., PP. 140.

(24) See: W. Ochsenwald and S. N. Fisher, The Middle East: A History, New York: McCraw Hill, 2003, P. 380.

(٢٥) البارون بيوتر نيكولايفيتش رنجل Baron Pyotr Nikolayevich Wrangel (٢٧ آب ١٨٧٨ – ٢٥ نيسان ١٩٢٨). أحد ضباط جيش روسيا القيصرية، وجنرال قيادي في وقت لاحق للجيش الأبيض المضاد للبلشفية في جنوب روسيا في مراحل متأخرة من الحرب الأهلية الروسية. بعد أن خسر فريقه الحرب الأهلية في عام ١٩٢٠، غادر روسيا وأصبح واحداً من أبرز المهاجرين البيض في المنفى. https://en.wikipedia.org Wikipedia the Free Encyclopedia,

(26) Zürcher, Op. cit., PP. 140-141

(27) Ibid., P. 136

(28) Hasan Kayali, Op.cit., P. 116.

(٢٩) أحمد توفيق باشا: ولد في اسطنبول في ١١ شباط ١٨٤٥، تولى رئاسة عدد من الوزارات كانت الأولى خلال المدة الواقعة ما بين ٣١ آذار و٥ أيار ١٩٠٩، والثانية للمدة ما بين ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ و٣ آذار ١٩١٩، والثالثة للمدة ما بين ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠ و ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢. توفي في اسطنبول في ٨ تشرين الأول ١٩٣٦ عن عمر ناهز ٩١ سنة. مقتبس من قاسم خلف الجميلي، المصدر السابق، ص ١٨.

(٣٠) احمد عزت فوركاتش (١٨٦٤–١٩٣٧): قائد عسكري عثماني من أصول البانية واسمه الأخير هذا اكتسبه بعد إلغاء الألقاب في تركيا الحديثة عام ١٩٣٤، كان من أواخر من حمل الصدارة العظمى للدولة، ولد في مدينة منيستير في مقدونيا، قاد الجيش الثالث في بداية الحرب العالمية

الأولى، وقاد الجيش الثاني في معارك القوفاز عام ١٩١٦، وأصبح صدرا أعظما للمدة من ١٤ تشرين الأول ١٩١٨ إلى ٨ تشرين الثاني من العام نفسه. Wikipedia the Free Encyclopedia. org

(٣١) الداماد محمد عادل فريد باشا (١٨٥٣– ٦ تشرين الاول ١٩٢٣)، المعروف اختصارا باسم الداماد فريد باشا، كان رجل دولة عثماني من أصل ألباني شغل منصب الصدر الأعظم خلال فترتين في عهد السلطان العثماني محمد السادس وحيد الدين، المرة الأولى بين ٤ آذار ١٩١٩ و٢ تشرين الأول ١٩١٩، والمرة الثانية بين ٥ نيسان ١٩٢٠ و ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠. ووصل رسميا إلى هذا المنصب في ما مجموعه خمس مرات، نظرا لأن حكومته تعرضت لرفض متكرر تحت مختلف الضغوط واضطر لتقديم تشكيلات وزارية جديدة. شغل العديد من المناصب في الإدارة العثمانية قبل دخوله وزارة الخارجية العثمانية، وأسندت إليه وظائف مختلفة في سفارات الدول الأوربية. تزوج من ابنة عبد المجيد الأول، مديحة سلطان، مما أكسبه لقب الداماد "damat" ("عريس" السلالة العثمانية). كان واحدا من الأعضاء المؤسسين لحزب الحرية والوفاق في عام ١٩١١، المنادي بالليبرالية والمزيد من الاستقلالية الإقليمية داخل الإمبراطورية، في الجهة المعارضة للجنة الاتحاد والترقي. جنبا إلى جنب مع أربعة شخصيات أخرى، وافق على التوقيع على معاهدة سيفر، التي تعد كارثية بالنسبة لتركيا، الأمر الذي أثار ردة فعل كبيرة ضده. ورد عليها بأن أصبح عدائيا على نحو متزايد على الحركة القومية التي تركزت في أنقرة، ودخل فريد باشا في تعاون متزايد مع قوات الاحتلال الحلفاء. مع انتصار القوميين في الحرب اليونانية التركية (١٩١٩–١٩٢٢)، هرب إلى أوروبا. توفي في مدينة نيس، فرنسا، في ٦ تشرين الأول ١٩٢٣، ودفن في مدينة صيدا، لبنان.

https://en.wikipedia.org Wikipedia the Free Encyclopedia,

(32) Zürcher, PP. 136-137.

(33) Kayali, Op.cit., P. 117.

(٣٤) محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص ١٢.

(35) Kayali, Op.cit., P. 118.

(٣٦) أحمد أمين يالمان Ahmet Emin Yalman (؟؟ ١٨٨٨ – ١٩ كانون الأول ١٩٧٢): أستاذ جماعي تركي، وصحفي وكاتب. ولد في عام ١٨٨٨ في مدينة سالونيك، التي كانت في ذلك الوقت جزءا من الإمبراطورية العثمانية. تلقى تعليمه في جامعة كولومبيا، وعاد إلى تركيا في عام ١٩١٤ وأصبح أول أستاذ مشارك في علم الاجتماع، ثم أستاذ الإحصاء في جامعة

اسطنبول، وعمل صحفيا أيضا. في عام ١٩١٩ تم نفيه إلى كوتاهيا بأمر من السلطان محمد السادس، وفي عام ١٩٢٠ نفي إلى مالطا من قبل قوات الاحتلال البريطانية. بعد الإفراج عنه عرضت عليه الحكومة الوطنية في أنقرة منصب المدير العام للصحافة والإعلام، ووظيفة سفير في واشنطن العاصمة، لكنه طلب إعفاءه لأنه أراد التركيز على عمله الصحفي. كان يالمان مؤسس، ومنذ سنوات عديدة محرر في الصحيفة القومية التركية المؤثرة ''الوطن''. كما كان واحدا من مؤسسي المعهد الدولي للصحافة في عام ١٩٥٠. نشر ثلاثة كتب في اللغة الإنجليزية، وواحدا باللغة الألمانية، وأكثر من عشرة في التركية، بما في ذلك سيرته الذاتية التي تقع في أربعة مجلدات. حصل يالمان على عدة جوائز شملت القلم الذهبي للحرية للاتحاد الدولي لناشري الصحف في عام ١٩٦١، والميدالية الذهبية من المعهد البريطاني للصحفيين.https://en.wikipedia.org

(٣٧) خالدة أديب أديوار: بالتركية Halide-edip-adivar : ولدت في عام ١٨٨٤ وتوفيت في ٩ كانون الثاني عام ١٩٦٤) روائية ، وسياسية ،وأكاديمية و معلمة تركية. تعرف بـ (العريف خالدة)، واعظة ماهرة حيث أنها رسخت في عقول شعب إسطنبول ما قامت به من جهود كثيرة ضد غزو البلاد وذلك من خلال الخطب التي ألقتها في عام ١٩١٩. كما أنها قدمت العديد من الخدمات بجانب مصطفى كمال في الجبهة بحرب الاستقلال. على الرغم من أنها مواطنة مدنية إلا أنها عدت بطلة حرب وحازت على رتبة عسكرية. وخلال الحرب شاركت أيضا في تأسيس وكالة الأناضول وأسست أيضا مهنة الصحافة. بدأت خالدة أديب الكتابة بإعلان الملكية الدستورية الثانية. فهي تعد واحدة من الأدباء اللاتي أنتجوا أعمال متنوعة بالأدب التركي خلال فترات الملكية الدستورية والجمهورية حيث أنها كتبت ٢١ رواية وأربع قصص ولها عملين مسرحيين والعديد من الأعمال النقدية. أكثر عمل أمن الشهرة لها هو رواية "المهرج وابنته". أفردت مكاناً في أعمالها لتثقيف المرأة لوضع المرأة في المجتمع بصفة خاصة. اقتبست الأفلام والمسلسلات التلفزيونية العديد من كتبها. وعلى مدار الأربعة عشرة عاماً التي عاشتها خارج تركيا منذ عام ١٩٢٦ كانت الكاتبة التركية الأكثر شهرة في البلدان الأجنبية، ذلك بفضل ما عقدته من مؤتمرات وما قدمته من أعمال باللغة الانكليزية. كانت خالدة أديب أستاذة أدب في جامعة اسطنبول ورئيسة قسم فقه اللغة الانكليزية وكانت سياسية في البرلمان.

ينظر: إسماعيل نوري، دور المرأة في حرب الاستقلال التركية (١٩١٩-١٩٢٢)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص١٠٤-١٠٦.

(٣٨) ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص ١٢-١٣.

(39) Kayali, Op.cit., P. 119.

(٤٠) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة هاشم صالح التكريتي، السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص٣٥. أما في المناطق الأخرى من الأناضول، كان الوضع السياسي أكثر اضطراباً وفوضىً، إذ تكونت عصابات مسلحة أخذت تنهب وتفرض الإتاوات على الناس، كما أن الأقليات القومية بدأت تسعى لتحقيق الاستقلال الذاتي لها. سليم الصويص، أتاتورك: منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، عمان، ١٩٧٠، ص ٩٢.

(٤١) إسماعيل أنور باشا (١٨٨١-١٩٢٢): ولد في اسطنبول عام ١٨٨١، وتخرج في كليتها الحربية عام ١٩٠٣، والتحق بجمعية الاتحاد والترقي، أدى دورا بارزا في أحداث تموز ١٩٠٨، اشترك في حرب طرابلس(١٩١١-١٢)، والحروب البلقانية كان له دور فاعل في استرجاع مدينة أديرنة ١٩١٣، عين وزيرا للحربية في العام نفسه. وكان ابرز المسؤولين عن قرار انضمام الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط في الحرب العالمية الأولى، وعلى اثر خسارة الحرب، فر خارج البلاد، ولكنه قتل في أثناء قيادته فرقة معادية للسوفييت بالقرب من دوشامبي في طاجيكستان الحالية في آب ١٩٢٢. الموسوعة العربية الميسرة، بيروت: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٩٨٧، المجلد الأول، ص ٢٥٠.

(٤٢) طلعت باشا: ولد عام ١٨٧٤، دخل مدرسة الاتحاد أصبح رئيسا للكتاب في ولاية سالونيك، ثم مأمورا للبريد هناك، انتخب نائبا عن أديرنة في ١٩٠٨، ثم أصبح وزيرا للداخلية في عهد الاتحاديين ١٩٠٩، ووزيرا للبرق والبريد، وسكرتير عام لجمعية الاتحاد والترقي في ١٩١٢، عين مرة أخرى وزيرا للداخلية أثناء الحرب العالمية الأولى فكان مسؤولا عن نقل الأرمن من الولايات الشرقية إلى سوريا والعراق، ثم تسنم منصب رئاسة الوزراء في ١٩١٧، هرب بعد خسارة الحرب العالمية إلى برلين، قتل في ١٥ آذار ١٩٢١على يد رجل ارمني. Encyclopaedia Britannica, Micropaedia, Vol. IX, P. 783

(43) Zürcher, Op. cit., PP. 134-135.

(44) Feroz Ahmad, Op.cit., P. 49.

(45) Kemal H. Karpat, Turkey's Politics, New Jersey, 1966, Karpat, Op.cit., PP. 33-34.
(46) Feroz Ahmad, Op.cit., P. 49.
(47) Kayali, Op.cit., P. 119.
(48) Ibid., P. 122.

(٤٩)هاشم صالح التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص٣٧.

(50) Zürcher, Op. cit., P. 148.

(٥١) قاسم خلف الجميلي، دور المرأة التركية في الحركة الوطنية وحرب الاستقلال (١٩١٩-١٩٢٢)، مجلة المؤرخ العربي، ع٣، سنة ١٢، ١٩٨٦، ص ٤٧.

(٥٢) اسماعيل نوري، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٥٣) اختبرت ظروف الاحتلال هذه العصابات وأعادت ترتيب ولاءاتها، لما كان الجيش اليوناني القائم بالاحتلال، أيضا، يأمل في تسخير قواها ودرايتها المحلية..Kayali, Op. cit., P. 122

(54) Kayali, Op. cit., P. 118.

(٥٥) مصطفى صوفي (١٨٨٣ – ٢٨ كانون الثاني ١٩٢١) زعيم شيوعي تركي درس العلوم السياسية في باريس، حيث كان أيضا مراسلا لصحيفة تانين Tanin التركية. عاد إلى تركيا في عام ١٩١٠، حيث قام بتحرير صحيفة Ifham ، كما ألقى محاضرات في القانون والاقتصاد. في عام ١٩١٣ اتهم بالضلوع في اغتيال محمود شوكت باشا وحكم عليه بالسجن لخمسة عشر عاما في المنفى في سينوب Sinop. ومن هذا المكان ساهم بمقالات حول الفلسفة الغربية إلى الدوريات Ictiha و Hak. مع ذلك، هرب في عام ١٩١٤ من سينوب إلى روسيا، حيث، في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الأولى، عدته السلطات الروسية أسير حرب وأرسلته إلى المنفى في منطقة الاورال. في عام ١٩١٥، بينما كان في منطقة الاورال انضم إلى الحزب البلشفي. في تموز ١٩١٨، ساعد في تنظيم مؤتمر الاشتراكيين اليساريين الأتراك، الذي عقد في موسكو، وفي نوفمبر انخرط في منظمة Muskom ، وانتخب أيضا في اللجنة المركزية لعموم عمال روسيا المسلمين لقسم Narkomnats . كما شغل منصب سكرتير لميرسيد سلطان خليفة Mirsaid Sultan-Galiev . وكان رئيس القسم التركي من مكتب الدعاية الشرقية، وحضر المؤتمر الأول للأممية الثالثة في عام ١٩١٩ باعتباره مندوب لتركيا، وفي ذلك العام كان قد أسس جريدة يني دنيا (العالم الجديد)، التي نشرت أسس الاشتراكية العلمية بين أسرى الحرب الأتراك. انتخب صوفي رئيسا للمؤتمر الأول للحزب الشيوعي في تركيا، الذي عقد في باكو في ١٠ أيلول

١٩٢٠، وذهب إلى الأناضول. وكان واحدا من الشيوعيين الخمسة عشرة الذين توجهوا إلى تركيا للانضمام إلى حرب الاستقلال. بعد أن واجهوا عداء في أرضروم، حاول الشيوعيون العودة إلى باكو. ومع ذلك، تم قتلهم في طرابزون في ليلة ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٢١. Wikipedia the Free Encyclopedia https://en.wikipedia.org

(56) Shaw, Op.cit,. P. 341.
(57) Zürcher, Op., cit., P. 140.
(58) Ibid., P. 135.
(59) Erik-Jan Zurcher, Ataturk as a Young Turk, Lse Lectures (this lecture by Professor Zurcher was delivered at School of Oriental and African Studies (SOAS) at London on Friday 27 February 2009, Contemporary Turkish Studies, http://www.lse.ac.uk, P. 10.

(٦٠) قاسم الجميلي، تطورات، ص ٣٤.

(61) Shaw, Op.cit., P. 340.
(62) Zurcher, Ataturk, PP. 10-11.
(63) Ibid., P. 12.
(64) Zürcher, Turkey, P. 142.

(٦٥) علي فؤاد باشا تشيبيسوي: (١٨٨٢-١٩٦٩) تخرج في مدرسة اللغة في ارزنجان ثم التحق بالكلية الحربية عام ١٨٩٨، أكمل دراسته في كلية الأركان عام ١٩٠٥، تقلد عدة مناصب عسكرية أثناء حرب طرابلس وحروب البلقان وحرب الاستقلال. انتدب سفيرا لحكومة أنقرة في موسكو ١٩٢٠، وشغل عام ١٩٣٩ منصب وزير الأشغال العامة. انتخب عام ١٩٤٧ رئيسا للمجلس الوطني. ينظر: سيرة حياة عدد من شخصيات البارزة في التاريخ التركي المعاصر، ترجمة قاسم الجميلي، نشرة الشؤون التركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية/ الجامعة المستنصرية، ١٩٨٧، ص ٧٧-٧٩.

(٦٦) كاظم قرابكر: ولد عام ١٨٨٢ في اسطنبول، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٠٥، اشترك في حروب البلقان والحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال. أصبح في عام ١٩٢٤ قائدا للحزب التقدمي الجمهوري المعارض. ثم اعتزل العمل السياسي عام ١٩٢٦ اثر اتهامه مؤامرة لاغتيال مصطفى كمال. عاد ثانية لمزاولة العمل بعد وفاة مصطفى كمال ١٩٣٨. انتخب عام ١٩٤٤ رئيسا للمجلس الوطني التركي، توفي في كانون الثاني ١٩٤٨. ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٣-٧٤.

(67) Shaw, Op.cit., P. 341.

(٦٨) ارمسترونغ هـ.س.، الذئب الأغبر مصطفى كمال، القاهرة: منشورات دار الهلال، ١٩٥٢، ص ١٠٧-١٠٨.

(٦٩) اسمه قبل شهرته كان مصطفى علي رضا الذي ولد عام ١٨٨١ في مدينة سالونيك ودخل المدرسة العسكرية هناك وتابع دراسته فيها. التحق بالمدرسة الرشدية العسكرية فتخرج فيها عام ١٨٩٩، ثم انتقل إلى كلية الحرب في اسطنبول وتخرج عام ١٩٠٢، ثم دخل كلية الأركان وبعد ثلاث سنوات من الدراسة تخرج برتبة ملازم أول والتحق بالجيش. وخلال تلك الحقبة ازداد انغماسه في العمل السياسي، حيث أسس مع رفاقه الضباط الذين شاركوه الأفكار والأمنيات، جمعية سياسية سرية أطلقوا عليها اسم (الوطن). ولما نقل إلى دمشق عام ١٩٠٦ للالتحاق بإحدى الفرق العسكرية هناك، أسس وسط الضباط جمعية (الوطن والحرية). وعندما نقل إلى سالونيك التحق بصفوف (جمعية الاتحاد والترقي)، وشارك في إخماد الانقلاب المضاد في الثالث عشر من نيسان ١٩٠٩ في اسطنبول، الذي أدى إلى عزل السلطان عبد الحميد الثاني وجاء بالسلطان محمد رشاد الخامس. بعدها تدرج مصطفى كمال بالرتب والمناصب العسكرية القيادية، وشارك في كل الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية فيما تبقى من عمرها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وأبلى فيها بلاء حسناً. ينظر: محمد علي قدري، مصطفى كمال أتاتورك محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، بلا، ١٩٨٣، ص ٧-١٠؛ ارمسترونغ، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦؛ Ilber Ortayli, A Young Ottoman General and the Emergence of a National Leader, The Turkish Yearbook of International Relations, Vol. 20, 1980, PP. 229-234.

(٧٠) مقتبس من: ارمسترونغ، المصدر السابق، ص ٣٠.

(71) H. C. Armstrong, Grey Wolf: Mustafa Kemal an Intimate Study of a Dictator, Penguin, 1937, P. 125.

(72) Zürcher, Turkey, P. 142.

(73) Ibid., P. 142.

(74) Feroz Ahmad, Op.cit., P. 49.

(٧٥) هاشم صالح التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٣٨.

(76) See: Zurcher, Ataturk, PP. 10-11.

(77) Ibid., P. 11.

(78) Zürcher, Turkey, PP. 142-143.

(٧٩) ارمسترونج، المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٧.

(80) Feroz Ahmad, Op.cit., P. 47.
(81) Anderson, Op.cit., P. 364.
(82) Kayali, Op. cit., P. 120.

(٨٣) اليفثيروس فينيزيلوس (١٨٦٤-١٩٣٦): ابرز سياسيي ورجال الدولة اليونانيين في بداية القرن العشرين، تمكن من توسيع رقعة اليونان الجغرافية عن طريق دبلوماسيته الرصينة. حصل على شعبية كبيرة في الداخل لدوره في الانتفاضة اليونانية ضد العثمانيين في ١٨٩٧. أصبح وزيرا للعدل ١٨٩٩-١٩٠١، ثم نائبا في البرلمان اليوناني، ليعتلي منصب رئيس الوزراء في تشرين الأول ١٩١٠ في ظل الملك جورج الأول. تمكنت اليونان من خلال سياسته مضاعفة مساحتها وسكانها في أعقاب حروب البلقان (١٩١٢-١٣)، بعد نجاحه في تخطيطه لخلع الملك قسطنطين الموالي للألمان ونفيه إلى الخارج خلال الحرب العالمية الأولى، قاد فينيزيلوس بلاده للدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء. حضي بسمعة دولية أثناء مؤتمر فرساي للسلام ١٩١٩ تفاوض بصورة منفصلة مع الايطاليين والبلغار والأتراك ليحصل على مكاسب كبيرة لليونان. داخليا لما هزم على يد الملكيين في انتخابات عام ١٩٢٠، عاد لقيادة حزب الأحرار خلال الجمهورية الهلنستية الثانية (١٩٢٤-٣٥)، قضى آخر سنة من حياته منفيا في فرنسا.
Britannica, Micropaedia Vol. X, P. 389

(84) Shaw, Op.cit., P. 342.
(85) Kayali, Op. cit., PP. 120-121.
(86) Necati Ulunay Ucuzsatar, The Dissolution of the Ottoman Empire and the Foundation of Modern Turkey under the Leadership of Mustafa Kemal Ataturk, Journal of Istanbul Kültür University, 2002\2, P. 55; Shaw, Op.cit., P. 342.
(87) Shaw, Op.cit., P. 342.
(88) Zürcher, Turkey, P. 148.
(89) Kayali, Op. cit., P. 121.

(٩٠) اسماعيل نوري، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٩١) هاشم صالح التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص٣٥.

(92) Kayali, Op.cit., P. 121.

(٩٣) ارمسترونج، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٩٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(95) Karpat, Op.cit., PP. 32-33.
(96) Shaw, Op.cit., P. 343.

(٩٧) مقتبس من: هاشم صالح التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٩٨) مصطفى الزين، ذئب الأناضول، لندن وقبرص: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١، ص ١٠٥.

(99) Lord Kinross, Ataturk – The Rebirth of a Nation, London, 1964, PP. 167-168.

(100) Shaw, Op.cit., P. 343.

(١٠١) ارمسترونج، المصدر السابق، ص١١٣.

(102) Zürcher, Turkey, PP. 148-149.

(١٠٣) إسماعيل نوري، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(١٠٤) ارمسترونج، المصدر السابق، ص١١٣.

(105) Zürcher, Turkey, P. 149.

(106) Kayali, Op. cit., P. 124.

(107) Shaw, Op.cit., P. 343.

(١٠٨) حسين رؤوف: (١٨٨١-١٩٦٤) التحق بالمدرسة البحرية العليا في اسطنبول، اشتهر أثناء حروب البلقان من خلال قيادته للطراد حميدية. أصبح وزيرا للبحرية عام ١٩١٨، التحق بصفوف الحركة الكمالية في أماسيا ١٩١٩، القي القبض عليه عام ١٩٢٠ من قبل قوات الحلفاء ونفي إلى مالطة، تقلد عدة مناصب في حكومة أنقرة. انتخب عام ١٩٣٩ نائبا برلمانيا، وأصبح سفيرا في لندن عام ١٩٤٢. ينظر: سيرة حياة، المصدر السابق، ص ٧٥-٧٧.

(١٠٩) رفعت بيلي باشا (سالونيكا ١٨٧٧ – ٣ تشرين الاول ١٩٦٣) كان ضابطا في الجيش العثماني والجيش التركي وتقاعد برتبة جنرال. ولد لعائلة مسلمة في مدينة سالونيك في ١٨٧٧. وتولى اللقب بيلي لجده الذي كان في الأصل من بيالا في بلغاريا. بسبب الاضطرابات في البلقان انتقلت عائلته لأول مرة إلى اسطنبول، واستقرت في وقت لاحق في سالونيك عندما كان طفلا. درس في الأكاديمية العسكرية، أصبح عضوا في لجنة الاتحاد والترقي. شارك في الحرب الإيطالية العثمانية (١٩١١)، ثم في حروب البلقان (١٩١٢-١٩١٣) التي خسرت فيها الدولة مسقط رأسه إلى الإغريق. شارك في الحرب العالمية الأولى وخدم بامتياز في الجبهة فلسطين. عاد إلى اسطنبول بعد هدنة مودروس في عام ١٩١٨. والتحق بالحركة الوطنية في الاناضول وكان جزءا من كل تطوراتها، بعد إخماده عدة ثورات محلية ضد حكومة انقرة، كان لديه العديد من الخلافات السياسية مع أتاتورك وأصبح لا يحظى بتأييده، وقد تمت محاكمته بتهمة التآمر،

ولكن بـرئ مـن اغتيـال أتـاتورك فـي عـام ١٩٢٦، فتقاعـد فـي العـام نفسـه مـن الجيش ومجلـس النواب. تـوفي فـي اسطنبول فـي عـام ١٩٦٣. ادعـي أن رفعت بيلـي كانـت نشـطا فـي عمليات الإبـادة الجماعيـة اليونانيـة. Wikipedia the Free Encyclopedia, https://en.wikipedia.org

(110) Shaw, Op.cit., P. 343.

(١١١) ارمسترونج، المصدر السابق، ص ١١٣.

(112) Kayali, Op. cit., P. 124.

(١١٣) ارمسترونج، المصدر السابق، ص١١٣-١١٤.

(١١٤) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٠.

(١١٥) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(116) Shaw, Op.cit., P. 344.

(١١٧) ارمسترونغ، المصدر السابق، ص ١١٧.

(١١٨)سليم الصويص، المصدر السابق، ص ٩٧.

(١١٩) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٣٨.

(١٢٠) نقلا عن: محمد علي قدري، المصدر السابق، ص ٢١.

(١٢١) سليم الصويص، المصدر السابق، ص ٩٧.

(122) Gaston Gaillard, The Turk and Europe, London: Thomas Murby & Co., 1921, P. 205.

(١٢٣) ارمسترونج، المصدر السابق، ص ١١٨.

(124) Shaw, Op.cit., P. 344

(125) Kayali, Op. cit., PP. 124-125.

(١٢٦) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٣٩.

(١٢٧) إبـراهيم الـداقوقي، الأحـزاب السياسـية واتجاهـات السياسـة فـي تركيـا الحديثـة، معهـد الدراسـات الآسيوية والأفريقية، بغداد: مكتب الرواد للطباعة، بلا، ص٣.

(١٢٨) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٣٩.

(١٢٩) ارمسترونج، المصدر السابق، ص ١١٩.

(١٣٠) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٣.

(131) Shaw, Op.cit., P. 344.

(١٣٢) سليم الصويص، المصدر السابق، ص ٩٩.

(133) Shaw, Op.cit., P. 345.

(١٣٤) سليم الصويص، المصدر السابق، ص ١٠١.

(١٣٥) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ١١٢.

(136) Shaw, Op.cit., P. 345.

(137) Ibid., P. 346.

(١٣٨) الكولونيل السير توبي الفريد راولنسون Colonel Sir Toby Alfred Rawlinson (١٧ كانون الثاني ١٨٦٧ – ١ حزيران ١٩٣٤) سائق سيارات سباق إنجليزي ورياضي وجندي وطيار وضابط في المخابرات. كان ألفريد الابن الثاني للواء السير البارون أول هنري كريسويك راولينسون. شقيقه الأكبر الجنرال البارون اول هنري رولينسون الذي كان العقل المدبر للمعركة أميان وهجوم المائة يوم الذي أوصل الحرب العالمية الأولى إلى نهايتها. تلقى الفريد تعليمه في كلية إيتون وأكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية، وبعد ذلك تخرج برتبة ملازم أول، في عام ١٩١٤ التحق بالخدمة الفعالة، في ٩ أيار ١٩١٥، أصيب بشظايا قذيفة ألمانية في معركة Aubers Ridgeوعاد إلى إنجلترا. وعرضت عليه قيادة الوحدة المنشأة حديثا في دفاعات لندن الجوية لخبرته في هذا المجال، فأصبح برتبة كولونيل على رأس قوات مكونة من ١٩ مدفع مضاد للطائرات و ٣٦ كشاف. قدم في كانون الثاني ١٩١٨، استقالته من الدفاع الجوي "للرغبة العارمة للاقتراب مرة أخرى من العدو". في شباط نقل إلى سلاح الاستخبارات برتبة عقيد عمل في مهام رحلات في القوقاز وشرق الأناضول خلال ١٩١٨–١٩٢٢. كانت مهمته حراسة خط السكك الحديدية تفليس–باكو، والإشراف على تسريح القوات التركية. وفي المهمة الأخيرة لتحديد ما إذا كانت تركيا تطبق شروط الهدنة، وقع هو وفريقه في أسر الأتراك في أرضروم، الأمر الذي وضع الحكومة البريطانية في موقف حرج بسبب علو رتبة وأهمية شقيقه الأكبر. وفي النهاية أطلق سراحه في عملية تبادل للأسرى في عام ١٩٢١. توفي ألفريد رولينسون في ١ حزيران ١٩٣٤. Wikipedia the Free Encyclopedia, https://en.wikipedia.org

(139) Kinross, Op.cit., P. 181.

(١٤٠) ارمسترونج، المصدر السابق، ص ١٢١.

(١٤١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(١٤٢) ينظر: سليم الصويص، المصدر السابق، ص ١٠٢–١٠٣.

(١٤٣) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٣٩.

(144) Kinross, Op.cit., P. 188.

(١٤٥) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٤٠.

(١٤٦) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ١٩.

(١٤٧) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٤١.

(148) Shaw, Op.cit., P. 346.

(١٤٩) سليم الصويص، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(١٥٠) كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٣٨.

(١٥١) ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص٢٣.

(١٥٢) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ١١٦.

(١٥٣) علي رضا باشا (١٨٦٠-١٩٣٢): ولد في اسطنبول ١٨٦٠، تخرج في الكلية الحربية العثمانية عام ١٨٨٦، شغل مناصب عسكرية وإدارية مثل حاكم مناستير Manastir عام ١٩٠٣، نفي بعدها إلى طرابلس بعد ضغط من روسيا نظرا لاغتيال القنصل الروسي هناك أثناء فترة توليه المنصب. أرسل في ١٩٠٥ حاكما على اليمن حيث اخمد انتفاضة نشبت هناك. أصبح وزيرا للحربية لمدة قصيرة عام ١٩٠٨ بعد ا تلقى معارضة من جانب حكومة الاتحاديين. أعيد وعين لمدة قصيرة في المنصب نفسه عام ١٩٠٩. عين لفترة قصيرة مفتشاً عاماً على قطعات الجيش العثماني في الولايات العثمانية في أوربا قبل اندلاع الحرب البلقانية. لم يكن له نشاط بارز خلال الحرب العالمية الأولى نتيجة لعدم دعم حكومة الاتحاديين له. عين صدرا أعظما منذ الثاني من تشرين الأول ١٩١٩ المنصب الذي شغله لخمسة أشهر فقط.
Wikipedia the Free Encyclopedia, en. Wikipedia. org

(154) Zürcher, Turkey, P.137.

(١٥٥) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٤١.

(156) Shaw, Op.cit., P. 346.

(157) Ibid.. P. 347.

(١٥٨) ينظر: سليم الصويص، المصدر السابق، ص ١١٧.

(159) Turkish War of Independence, Wikipedia the Free Encyclopedia, en. Wikipedia. org.

(160) Zürcher, Op. cit., P. 138

(161) Turkish War, Wikipedia.

(١٦٢) إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص ٤.

(١٦٣) قاسم الجميلي، تطورات، ص ٣٣.

(164) J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, New York, 1972, PP. 74-75.

(١٦٥) تلك الولايات هي التي تخلت عنها روسيا بموجب المادة الرابعة من معاهدة برست ليتوفيسك التي عقدت في الثالث من آذار ١٩١٨ بين كل من الحكومة البلشفية الجديدة لروسيا ودول الوسط: ألمانيا والنمسا-المجر وبلغاريا والدولة العثمانية، حيث تعهد الروس فيها بعدم التدخل مستقبلا في إعادة تنظيم العلاقات الوطنية والدولية لتلك الولايات، وأن تترك لشعبها ذلك بموجب اتفاقية مع الدول المجاورة لاسيما الدولة العثمانية.

(166) Zürcher, Turkey, P. 139.

(167) Feroz Ahmad, Op.cit., P. 48.

(١٦٨) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٤٢.

(169) Feroz Ahmad, Op.cit., P. 49.

(170) Zürcher, Turkey, P. 139.

(١٧١) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٤٢.

(١٧٢) اسماعيل نوري، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(١٧٣) حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا (١٩١٩-١٩٢٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٦١. كان الحلفاء قد ضغطوا على علي رضا باشا للقبض على كبار القوميين والمتعاطفين معهم في اسطنبول لكنه رفض ذلك، فأجبروا حكومة علي رضا تمهيدا للاحتلال تقديم استقالتها في الثاني من آذار عام ١٩٢٠، وشكلوا وزارة جديدة برئاسة صالح خلوصي باشا (وهو نفسه وزير البحرية في حكومة علي رضا باشا) الذي ارتقى المنصب في الثامن من آذار من العام (Shaw, Op.cit., P. 348.).

(١٧٤) قاسم الجميلي، تطورات، ص ٣٤.

(١٧٥) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص٤٣.

(١٧٦) نقلا عن: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(177) Shaw, Op.cit., P. 349.

(١٧٨) حنا عزو، المصدر السابق، ص ٦٦.

(179) Feroz Ahmad, Op.cit., P. 48.

(١٨٠) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦.

(١٨١) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ٣٠٦؛ Feroz Ahmad, Op.cit., P. 48.

(١٨٢) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص٤٣.

(183) Zürcher, Turkey, P. 139.

(١٨٤) هاشم التكريتي (المترجم)، المصدر السابق، ص ٤٣.

(185) Shaw, Op.cit., P. 349.